الرِّسَالَةُ الشَّافِيَةُ فِي الْإِعْجَازِ

تأليف

عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِي

توفي سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤ هجرية

[عن نسخة حسين جلبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية]

هذه الرسالة خارجة من كتابه
المرسوم بدلائل الإعجاز

/ بسم الله الرحمن الرحيم ٣٦٩

قال الشيخ عبدُ القاهر بن عبد الرحمن رضى الله عنه : الحمدُ لله ربِّ العالمين حَمْدَ الشاكرين ، وصلَواتُه على النبىِّ محمد وآله أجمعين .

...

١ – آعلمْ أن لكل نوع من المعنى نوعاً من اللفظ هو به أخصُّ وأوْلَى ، وضروباً من العبارة هو بتأدِيَته أقومُ ، وهو فيه أجلَى ، ومأخذًا إذا أُخِذَ منه كان إلى الفهم أقربَ ، وبالقَبُول أخلقَ ، وكان السَّمْع له أوْعَى ، والنفس إليه أميلَ . وإذا كان الشىء متعلقاً بغيره ، ومَقِيساً على ما سواه ، كان من خيرِ ما يُستَعان به على تقريبه من الأفهام ، وتقريرِه فى النفوس ، أَنْ يوضع له مِثالٌ يكشف عن وجْهه ويُؤْنِس به ، ويكون زِماماً عليه يُمسْكه على المُتَفَهِّم له والطالبِ عِلْمَهُ .

...

٢ – وهذه جُمَل من القول فى بيانِ عَجْزِ العرب حين تُحُدُّوا إلى معارضة القرآن ، وإذعانِهم وعِلْمِهم أَنَّ الذى سمعوه فائتٌ للقُوَى البشرية ، ومُتجاوزٌ للذى يتَّسع له ذَرْعُ المخلوقين = وفيما يَتَّصل بذلك ممّا له اختصاصٌ بعلم أحوالِ الشعراءِ والبلغاء ومراتبهم ، وبِعلم الأدب جُمْلة = قد تحرَّيت فيها الإيضاحَ والتبيينَ ، وحَذَوْت الكلام حذواً هو بعُرْفِ علماء العربية أشبهُ ، وفى طريقهم أذهبُ ، وإلى الأفهام جُمْلةً أقربُ . وأسأل الله التوفيق للصوابِ والعونَ عليه ، والإرشادَ إلى كُلِّ ما يُزْلِف لديه ، إنه على ما يَشاءُ قديرٌ .

...

٣ – معلومٌ أنَّ سَبيلَ الكلامِ سبيلُ ما يدخله التفاضُلُ ، وأن للتفاضُلِ فيه غايات ينأى بعضُها عن بعضٍ ، ومنازلَ يَعْلُو بعضُها بعضاً ، وأن عِلْمَ ذلك علمٌ يَخُصّ أهله ، وأن الأصل والقُدْوة فيه العربُ ، ومن عداهم تَبَعٌ لهم ، وقاصرٌ فيه عنهم ،

٣٧٠ وأنه / لا يجوزُ أن يُدَّعَى للمتأخرين من الخطباءِ والبلغاءِ عن زمان النبى ﷺ الذى نَزَل فيه الوحىُ ، وكان فيه التَّحدى ، [١] أنهم زادوا على أولئك الأوَّلين ، أو كَمَلُوا فى علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يَكْمُلوا له . كيفَ ؟ ونحن نراهم يُخْمِلُون عنهم أنْفُسَهُم ، [٢] ويبرأون من دَعْوى المداناةِ معهم ، فضلاً عن الزِّيادة عليهم .

هذا خالدُ بن صَفْوان يقول : « كيف نُجَارِيهم وإنَّما نَحْكِيهم ؟ أمْ كيف نُسابقُهم ، وإنّما نجرى على ما سَبَق إلينا من أعْراقهم ؟ » .

ونَرى الجاحظَ يَدَّعِى للعرب الفضلَ على الأممِ كُلِّها فى الخطابة والبلاغة ، ويُنَاظر فى ذلك الشُّعُوبية ، ويُجَهِّلهم ويُسَفِّه أحلامهم فى إنكارِهم ذلك ، ويَقضى عليهم بالشِّقوةِ وبالتَّهالُكِ فى العصبيّة ، ويُطِيل ويطْنِبُ ، ثم يقول :

« ونحن أبقاكَ الله إذا ادَّعَيْنا للعرب الفضلَ على الأمم كلِّها فى أصناف البلاغة ، من القصيدِ والأرْجَاز ، ومن المنثور والأسْجاع ، ومن المُزْدَوَج وما لا يَزْدَوِج ، فَمَعَنا = على أنَّ ذلك لهم = [٣] شاهدٌ صادقٌ ، من الدِّيباجة الكريمة ، والرَّونق العجيب ، والسَّبْكِ والنَّحْتِ الذى لا يستطيع أشعرُ النَّاس اليومَ ولا أرْفَعُهم فى البيان أن يقول مِثْلَ ذلك ، إلا فى اليسير والشىء القليل » . انتهى كلامه . [٤]

---

(١) السياق : « وأنه لا يجوز أنْ يُدَّعى للمتأخرين .... أنهم زادوا » .

(٢) فى المخطوطة « ج » : « يجعلون عنهم » ، وصححها ناشرو هذه الرسالة : « يجهلون عنهم » ، وكلاهما مقالٌ فاسد . وقوله : « يخملون عنهم أنفسهم » ، أن يضعون من أنفسهم ويخفضونها توقيراً لهم ، ومعرفة بفضلهم .

(٣) فى البيان والتبيين : « فمعنا العلم أن ذلك لهم » ، وحذف لفظ « العلم » ههنا أجود . والسياق : « فمعنا .... شاهدٌ صادق » .

(٤) البيان والتبيين ٣ : ٢٩

والأمر فى ذلك أظهر من أن يخفَى ، أو أن يُنْكره إلا جاهلٌ أو معاندٌ .

...

٤ – وإذا ثَبَت أنهم الأصلُ والقُدْوةُ ، فإنّ عِلْمَهم العلمُ . فَبِنَا أن نَنْظُر فى دلائل أحوالهم وأقْوالهم حين تُلِيَ عليهم القرآن وتُحُدُّوا إليه ، ومُلِئَتْ مسامعهم من المُطَالبة بأن يأتوا بمثله ، ومن التَّقريع بالعجز عنه ، وبَتِّ الحُكْمِ بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدرون عليه .

وإذا نظرنَا وجدنَاها تُفْصِح بأنَّهم لم يشكُّوا فى عَجْزِهم عن معارضتِه والإتيانِ بمثله ، ولم تُحَدِّثهم أنفُسُهم بأنَّ لَهُم إلى ذلك سبيلاً على وجهٍ من الوجوه .

...

٥ – [١] أمَّا « الأحوال » فدَلَّت من حيثُ كان المتعارَفُ من عاداتِ الناس / التى لا تختلف ، وطَبائِعهم التى لا تَتَبَدَّل ، أنْ لا يسلِّموا لخصومهم الفضيلةَ وهم يَجِدون سبيلاً إلى دفعها ، ولا يَنْتَحِلون العجزَ وهم يستطيعون قَهْرهم والظهورَ عليهم . كيف ؟ وإن الشَّاعرَ أو الخطيبَ أو الكاتبَ يبلغه أنّ بأقصى الإقليم الذى هو فيه من يَنْأَى بنفسه ، [٢] ويُدِلُّ بشِعْرٍ يقوله ، أو خُطْبةٍ يقوم بها ، أو رِسالةٍ يعمَلها ، فَيَدْخُله من الأنَفَةِ والحَمِيَّةِ ما يدعوه إلى معارضته ، وإلى أن يُظْهر ما عنده من الفضلِ ، ويبذُلَ ما لديه من المُنَّة ، حتى إنه ليتوصَّل إلى أن يَكْتُب إليه ، وأن يَعْرِض كلامه عليه ، [٣] ببعض العِلَل وبنوعٍ من التَّمَحُّل . هذا ، وهو لم يَرَ

٣٧١

---

(١) هذا أول الكلام فى « الأحوال » ، وسيأتى القول فى « الأقوال » ، من عند رقم : ٧

(٢) « بأى عليه يبأى بَأْوًا » ، فخر عليه وأظهر الكبر .

(٣) السياق : « .... ليتوصَّل .... ببعض العلل » .

ذلك الإنسانَ قطُّ ، ولم يكن منه إليه ما يَهُزُّ ويُحَرِّك ويَهيجُ على تلك المعارضة ، ويدعُو إلى ذلك التَعَرُّض .

وإن كان المُدَّعِي ذلك بمرأًى منه ومَسْمَعٍ ، كان ذلك أَدعى له إلى مُباراتِه ، وإلى إظهار ما عندَه ، وإلى أَن يعرف الناس أَنه لا يُقَصِّر عنه ، أَو أَنَّه منه أَفضلُ .

فإن آنضافَ إلى ذلك أَن يَدْعُوَه الرجلُ إلى مُمَاتَنَتِه ، ويُحَرِّكه لمُقاوَلته ، [١] فذلك الذى يُسهر ليلَهُ ويَسْلُبُه القرارَ ، حتى يَسْتفرِغَ مجهودَه فى جَوابه ، ويبلغ أَقْصَى الحَدِّ فى مُناقضته .

وقد عرفتَ قِصَّةَ جريرٍ والفرزدقِ ، وكُلَّ شاعرين جمعَهما عصرٌ ، ثم عَرَض بينهما ما يَهيج على المقاولة ، ويدعُو إلى المفاخرة والمنافرة ، كيف جَدَّ كُلُّ واحدٍ منهما فى مغالبة الآخر ، وكيف جعل ذلك هَمَّه وَوُكْدَه ، [٢] وقَصَر عليه دهره ؟ هذا ، ولَيْس به ، ولا يَخْشَى ، إلاَّ أَن يُقضَى لصاحبه بأَنه أشْعرُ منه ، وأَنّ خاطرَه أَحَدُّ ، وقوافِيَهُ أَشْرَدُ ، لا يُنازِعه مُلْكاً ، ولا يفتَاتُ عليه بغَلَبتِه له حَقًّا ، ولا يُلْزِمه به إتاوَةً ، ولا يضرب عليه ضَرِيبة ؟

٦ – وإذا كان هذا واجباً بين نَفْسين لا يَرُومُ أُحدُهما من مُباهاةِ صاحبه إلاّ ما يَجْرِى على الأَلسُن من ذِكْرِه بالفَضْلِ فقط ، فكيف يجوز أَن يظهر فى صَمِيم العرب ، وفى مثل قُرَيش ذوى الأَنفس الأَبِيَّة والهِمَم / العليَّة ، والأَنَفة والحَمِيَّة = مَنْ يَدَّعى النبوَّةَ ، ويخبرُ أَنه مبعوثٌ من الله تعالى إلى الخلق كَافَّة ، وأَنه بَشيرٌ بالجنّة ٣٧٢

(١) « ماتن الرجل » ، فعل به مثل ما يفعل به . و « ماتن فلانٌ فلانًا » ، إذا عارضه فى شعرٍ أو جدل أو خصومة ، ليُرَى أيهما أمتن وأقوى . و « قاوله مقاولة » ، فاوضه القول أىَّ قولٍ كان .

(٢) « وكده » ، مراده وهمه ومقصده .

ونذيرٌ بالنار ، وأنه قَدْ نَسَخ به كل شريعةٍ تقدَّمته ، ودِينٍ دان به الناس شَرْقاً وغرباً ، وأنه خَاتَمُ النبيِّن ، وأنه لا نَبِيَّ بعده ، إلى سَائِر ما صَدَع بِه ﷺ ، (١) ثم يقول : « وحُجَّتى أن الله تعالى قد أنزل عَلَىَّ كتاباً عربيًّا مُبيناً ، تَعْرِفون ألفاظَه ، وتفهَمون معانِيَهُ ، إلا أنَّكم لا تقدرون على أن تأتوا بمثله ، ولا بعَشْرِ سُوَرٍ منه ، ولا بسُورة واحدةٍ ، ولو جَهدتم جَهْدكم ، واجتمع معكم الجِنُّ والإنسُ » = ثم لا تَدْعُوهم نُفوسهُم إلى أن يعارضوه ، ويبيِّنُوا سَرَفَهُ فى دعواه ، مع إمكان ذلك ، ومع أنَّهم لم يسمعوا إلا ما عِنْدهم مثلُه أو قريبٌ منه ؟

هذا ، وقد بلغ بهم الغَيْظُ من مقالته ، ومن الذى ادَّعاه ، حَدًّا تَركوا معه أحْلامَهم الرَّاجحة ، وخرجُوا له عن طاعةِ عُقولهم الفاضلة ، حتى وَاجهوه بكُلِّ قبيحٍ ، ولَقُوهُ بكل أذًى ومكروهٍ ، ووَقَفُوا له بكل طريق ، وكادُوه وكُلَّ من تَبِعهَ بضروب المكايدة ، وأرادوهم بأنواع الشَّر .

وهل سُمِعَ قَطُّ بذى عقل ومُسْكَةٍ آستطاع أن يُخرِسَ خصماً له قد آشْتَطَّ فى دعواه بكلمة يُجِيبه بها ، فترك ذلك إلى أُمورٍ يُسَفَّه فيها ، ويُنْسَب معها إلى ضِيقِ الذَّرْعِ والعَجْز ، وإلى أنَّه مغلوب قد أَعْوَزَته الحِيلة ، وعَسُرَ عليه المخلص ؟ (٢)

= أَمْ هَل عُرِف فى مَجْرى العادات ، وفى دَواعى النفوس ومَبْنَى الطبائع ، أَنْ يدَعَ الرجلُ ذو اللُّبِّ حُجَّته على خصمه ، فلا يَذْكُرها ، ولا يُفْصح بها ، ولا يُجَلّى عن وجهها ، ولا يُرِيه الغلط فيما قال ، والكَذِبَ فيما آدَّعى ، لا ، ولا يَدَّعِى أَنَّ ذلك

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « إلى آخر » ، بلا فائدة فى التغيير .

(٢) فى المطبوعة : « وعزّ عليه المخلص » ، تغيير بلا داع .

عنده ، (١) وأنَّه مستطيع له ، بَلْ يَجْعلُ أَوَّل جَوابِه له ومعارضته إيّاه ، التَّسَرُّعَ إليه والسَّفهَ عليه ، والإقدامَ على قَطْعِ رَحِمِه ، وعلى الإفراطِ فى أَذاه ؟

= أَم هل يجوزُ أَنْ يَخرُجَ خارجٌ من الناس على قومٍ لهم رِياسة ، ولهم دِينٌ / ونِحْلَةٌ ، فَيُؤَلِّبَ عليهم الناس ، ويُدَبِّرَ فى إخراجهم من ديارهم وأَموالهم ، وفى قَتْل صَناديدِهم وكبارِهم ، وسَبْى ذَرَارِيهم وأَولادهم ، وعُمْدتُه التى يجد بها السبيلَ إلى تألُّفِ من يَتَألَّفه ، (٢) ودُعاءِ من يدعوه ، دَعْوى لَهُ ، إذا هى أُبْطِلت بَطَل أَمرُه كلُّه ، وانتقَضَ عليه تدبيرُه = ثُمَّ لا يُعْرَض لَه فى تلك الدعوى ، ولا يُشْتَغَل بإبطالها ، مع إمكان ذلك ، ومع أَنه ليس بمتعذِّر ولا ممتنع ؟ ٣٧٣

وهل مَثَلُ هذا إلاّ مَثَلُ رَجُلٍ عَرض له خَصْمٌ من حيث لم يَحْتَسِبْه ، فادَّعى عليه دعوى إنْ هى سُمِعَت كان منها على خَطَرٍ فى ماله ونفسه ، فأَحضر بَيِّنةً على دَعْواه تلك ، وعند هذا المدَّعَى عليه ما يُبْطِل تلك البيِّنَة أَو يعارضُها ، وما يَحُول على الجُمْلة بينه وبين تَنْفيذِ دعواه ، فيدَعُ إظهارَ ذلك والاحتجاجَ به ، ويُضْرِب عنه جُمْلةً ، ويَدَعُه وما يُرِيد من إحكام أَمره وإتمامه ، ثم يصيرُ الحالُ بينهما إلى المُحَاربة ، وإلى الإخطار بالمُهَج والنُّفُوس ، فيُطَاوِلُه الحربَ ، ويُقْتَل فيها أَولاده وأَعِزَّته ، وتُنْهَكُ عشيرته ، وتُغْنَم أَموالُهُ ، ولا يَقَعُ له فى أَثناء تلك الحال أَن يرجِعَ إلى القاضى الذى قضى لخصمه بَدِيًّا ، (٣) ولا إلى القوم الذين سَمِعوا منه وتصوَّرُوه بصورة المحقِّ فيقول : « لقد كانت عندى = حين ادَّعَى ما ادَّعَى = بينةٌ على فساد دعواه وعلى كَذِب شهوده ، قد تركتها تهاوُناً بأَمره ، أَو أُنْسِيتها ، أَو مَنَع مانعٌ دون

---

(١) أسقط الناشران : « لا » الأولى اقتحاماً .

(٢) غير الناشران فكتبا : « وعدته التى يجد بها السبيل .... » .

(٣) « بديًّا » و « بديئاً » أى فى أوّل الأمر .

عَرْضها ، وها هى هذه قد جِئتكم بها ، فانظروا فيها لتَعْلَمُوا أنكم قد غُرِرْتم ؟ » .
ومعلوم بالضرورة أنّ هذا الرجل لو كان من المجانين ، لما صحَّ أن يفعلَ ذلك ، فكيف بقومٍ هم أرجحُ أهل زمانهم عقولاً ، وأكمَلُهم معرفةً ، وأجزَلُهم رأياً ، وأثقَبهم بَصيرة ؟ فهذه دِلالة « الأحوال » .

• • •

٧ — [١] وأمّا « الأقوال » فكثيرة :

منها حديث آبن المُغيرة ، [٢] رُوِىَ أنه جاءَ حتى أتَى قُرَيْشاً فقال : إن الناس يجتمعون غداً بالموسم ، وقد فَشَا أمْرُ هذا الرجل فى الناس ، فهُمْ سائلوكم عنه فماذا تَرُدُّون عليهم ؟ [٣] / فقالوا : مجْنُون يُخْنَق . فقال : يأتُونه فيكلِّمونه فيَجِدُونَه صحيحاً فصيحاً عاقلاً ، [٤] فيكذِّبُونكم ! قالوا نقول : هو شاعر . قال : هم العربُ ، وقد رَوَوْا الشعر ، وفيهم الشعراء ، وقوله ليس يُشْبِه الشعرَ ، فيكذِّبُونكم ! قالوا نقول : هو كاهنٌ . قال : إنهم لَقُوا الكُهَّانَ ، فإذا سمعوا قولَهُ لم يجدوه يُشْبِه الكَهَنة ، فيكذبونكم ! ٣٧٤

ثم انصرف إلى منزله فقالوا : صَبَأَ الوليد = يعنون : أسلم = ، ولئِن صَبَأَ لا يبقى أحدٌ إلا صَبَأَ . فقال لهم ابن أخيه أبو جهل بن هشام بن المغيرة : أنا

---

(١) مضت دلالة « الأحوال » التى بدأت فى رقم : ٥ ، وتبدأ دلالة « الأقوال » . وزاد الناشران هنا لفظ « دلالة » قبل الأقوال ، ولا حاجة إليها ، لأنه قال فى رقم : ٥ « وأمّا الأحوال » ، فكذلك فعل هنا .

(٢) هو أبو المغيرة ، الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان ذا سِنّ ومهابة فى قريش ، وحديثه فى سيرة ابن هشام ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ بغير هذا اللفظ ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ بعدُ .

(٣) فى المخطوطة : « تردون عليه » ، والصواب ما أثبته الناشران « عليهم » .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « عادلاً » ، وهو لا معنى له .

أَكْفِيكُمُوه . قال : فأتاه محزوناً فقال : ما لك يا آبن أخ ؟ قال : هذه قريشٌ تجمَعُ لك صَدَقةً يتصدَّقون بها عليك ، تَستَعِين بها على كِبَرك وحاجتِك . قال : أولست أكثر قريش مالاً ؟! قال : بَلَى ، ولكنهم يزعُمون أنك صَبَأْتَ لِتُصِيب من فَضْل طعامِ محمدٍ وأصحابِه . قال : والله ما يَشْبَعون من الطعام ، فكيف يكون لهم فضول ؟!

ثم أتى قريشاً فقال : أتزعمون أنى صَبَأْتُ ؟ ولعمرى ما صبأت ، إنكم قلتم : محمَّد مجنونٌ ، وقد وُلِد بين أظْهُرِكم لم يَغِبْ عنكم ليلةً ولا يوماً ، فهل رأيتموه يُخْنَق قطُّ ؟ فكيف يكون مجنوناً ولم يُخْنَقْ قطُّ ؟ وقلتم : شاعر ؟ وأنتم شُعَراء ، فهل أحد منكم يقول ما يقول ؟ وقلتم : كاهن ، فهل حدَّثكم محمد فى شىءٍ يكون فى غدٍ إلاّ أن يقولَ إن شاءَ الله ! قالوا : فكيف تقول يا أبا المغيرة ؟ قال : أقولُ هو ساحِرٌ . فقالوا : وأىُّ شىء السِّحْر ؟ قال : شىء يكون ببابل ، مَنْ حَذَقه فَرَّق بين الرجُل وامرأتِه ، والرجلِ وأخيه ، إنّا لله ، أفما تعلمون أن محمداً فَرَّق بين فُلانٍ وفلانةَ زوجتِه ، [(١)] وبين فُلانٍ وآبنه ، وبين فُلانٍ وأخيه ، وبين فُلانٍ ومواليه ، فلا ينفعهم ولا يلتفتُ إليهم ولا يأتيهم ؟ قالوا : بلى . فاجتمع رَأْيُهم على أن يقولوا إنه ساحرٌ ، وأن يردُّوا الناسَ عنه بهذا القول .

٣٧٥ وانصرف ، فمرَّ بأصحاب النبى ﷺ / مُنْطَلِقاً إلى رَحْلِه ، وهم جلوس فى المسجد ، فقالوا : هل لك يا أبا المغيرة إلى خير ؟ فرجع إليهم فقال : ما ذلك الخير ؟ فقالوا : التوحيد . قال : ما يقول صاحبكم إلاّ سِحراً ، ومَا هُو إلاَّ قولُ البَشَرِ يَرْويه عن غيره . وعَبَس فى وجوههم وبَسَر ، ثم أدبر إلى أهله مكذِّباً ، وآستكبر عن حديثهم الذى قالوا له وعن الإيمان ، فأنزل الله تعالى : (إِنَّهُ فَكَّرَ وقَدَّر فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ) [سورة المدثر : ١٨ ، ١٩] ، الآية .

---

(١) فى المخطوطة « ج » : « إنّا لله فما تعلمون » ، وغيرها فى المطبوعة : « أليس مما تعلمون » ، ولا حاجة إليه ، إنما سها الكاتب فأسقط الألف .

٨ - ومنه ما رواه محمد بن كعب القُرَظِىّ قال : (١) حُدِّثتُ أَنَّ عُتبة بن ربيعة =وكان سيِّداً حليماً= قال يوماً : أَلا أَقُوم إلى محمَّدٍ فأُكلِّمه فأَعرضُ عليه أُموراً لعلّه أَن يقبلَ منها بعضها ، فنُعْطِيه أَيَّها شَاءَ ؟ = وذلك حين أَسلم حَمْزَةُ رضى الله عنه ، ورأَوا أَصحابَ النبيِّ ﷺ يكثرون = قالوا : بلى يا أَبا الوليد ! فقام إليه ، وهو ﷺ جالس فى المسجد وَحْدَه ، فقال : يا ابن أَخى ! إنّك منّا حيثُ علمتَ من السِّطَة فى العشيرة ، (٢) والمكانِ فى النَّسب ، وإنّك أَتيتَ قومَك بأَمر عظيم ، فرَّقْت بَيْنَ جماعتهم ، وسَفَّهْتَ أَحلامهم ، وعِبْتَ آلهتَهُم ، وكَفَّرت من مَضى من آبائهم ، فآسمع منِّى أَعْرِضْ عليك أُموراً تَنْظُر فيها ، لعلك أَن تقبَلَ منها بعضَها . فقال رسول الله ﷺ . قُل . قال : إنْ كنتَ إنّما تريدُ المالَ بمَا جئتَ به من هذا القول ، جمعنا لك من أَموالنا حتى تكون أَكثرَنا مالاً ، وإنْ كُنْتَ تريد شَرَفاً سوَّدناك حتى لا نقطع أَمْرًا دُونك ، وإن كنتَ تريدُ به مُلْكاً مَلَّكناكَ علينا ، وإن كانَ هذا الذى بك رَئِيًّا لا تستطيع ردَّه عن نَفْسِك ، (٣) طلبنا لك الطِبَّ ، وبذلنا فيه أَموالنا حتى نُبْرِئَك منه ، فإنَّه رُبَّما غلب التَّابع على الرجلِ حتى يُدَاوَى منه ، أَو لعلَّ هذا شِعْرٌ جاش به صَدْرُك ، فإنكم لعمرى بنى عبد المطلب تَقْدِرون من ذلك على ما لا نَقْدر عليه . (٤) حتى إذا فَرَغ قال له رسول الله ﷺ : أَوَقَدْ فَرَغْتَ ؟ قال : نعم . قال : فآسمع مِنِّى ، قال : / قُلْ . قال : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَم تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمٰنِ الرَّحيم كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُون بَشِيراً وَنَذِيراً فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ) [سورة فصلت : ١ - ٤] ، ثم

٣٧٦

(١) حديث محمد بن كعب القُرَظىّ ، هو فى سيرة ابن هشام ١ : ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) « السِّطة » فى الحَسَبِ ، هى الشرَف والرِّفْعة .

(٣) « الرئىُّ » ، التابع من الجنّ ، يلازمُ المرء ويحدّثه ويتحدثُ عنه .

(٤) من أول قوله : « أو لعل هذا شعرٌ » ، إلى هنا ليس فى سيرة ابن هشام .

مضى فيها يقرؤها ، فلما سَمِعها عُتْبَة أنصَت له ، وألقى يَدَيْهِ خَلْفَ ظهره مُعتمِداً عليهما يَسْتمعُ منه ، حتى انتهى رسول الله ﷺ إلى السَّجْدةِ منها فسَجَد ، ثم قال له : قد سمعتَ ما سمعتَ فأنت وذاك !

فقام عُتْبَةُ إلى أصحابِه ، فقال بعضهم لبعض : لقد جاءَكم أبُو الوليد بغَير الوجه الذى ذهبَ به . فلما جلس قالوا : ما وَراءَك ؟ قال : وَرَائى أنّى سمعتُ قولاً واللهِ ما سمعتُ بمثله قطُّ ، ومَا هو بالشّعر ولا السّحر ولا الكَهانة ، يا مَعْشَرَ قُريشٍ أطيعونى ، خَلُّوا بين هذا الرَّجُل وبين ما هو فيه واعتزلوه ، فوالله ليكونَنَّ لقوله الذى سمعت نَبأٌ ، فإن تُصِبْه العربُ فقد كُفِيتُمُوه بغيركم ، وإن يُظْهِرهُ على العربِ به ، فمُلْكُه ملككم ، وكنتم أسعد الناس به . قالوا : سحرك بلسانه ! قال : هذا رأيى فآصْنعوا ما بَدَا لكم .

٩ - ومنه ما جاءَ فى حديث أبى ذَرٍّ فى سبب إسلامه : [(١)] رُوى أنه قال : قال لى أخِى أُنَيْس : إنّ لِى حاجةً إلى مكَّةَ ،فانطَلَقَ فراثَ ، فقلت : ما حَبسَك ؟ قال : لقيت رجُلاً [يقول] إن الله تعالى أرسله . فقلت : فما يقول الناس ؟ قال : يقولون شاعرٌ ، ساحرٌ ، كاهنٌ . قال أبو ذَرّ : وكان أُنَيْسٌ أحد الشُّعراء ، قال : والله لقد وضعت قولَهُ على أقْراء الشعر فلم يلتئم على لسان أحدٍ ، ولقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم ، والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون .

---

(١) حديث إسلام أبى ذر ، روى من طرق ، وبألفاظ مختلفة ، وبهذا اللفظ فى صحيح مسلم ، فى كتاب فضائل الصحابة ، « باب من فضائل أبى ذر رضى الله عنه » ، من طريق « حميد بن هلال ، عن عبد الله ابن الصامت ، عن أبى ذر » ، وهو أيضاً فى طبقات ابن سعد ١٦١/١/٤ . و « راث علىّ » ، أبطأ . وروايتهما : « فلا يلتئم على لسان أحدٍ بعدى » ، و « أقراء الشعر » ، يعنى بحوره وطرائقه وأنواعه ، جمع « قَرِىّ » .

١٠ – ومن ذلك ما رُوِى أنَّ الوَلِيد [بن عُقْبَة] (١) أتى النبىَّ ﷺ فقال : اقرأْ . فقرأ عليه : (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ والإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِى القُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ والمُنْكَرِ وَالبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُون) [سورة النحل : ٩٠] ، فقال : أَعِدْ . فأَعاد ، فقال : واللهِ إنّ له لَحَلاوة ، وإن عليه لَطَلاوَةً ، / وإن أَسْفَله لمُغْرِق ، وإن أعلاه لمُثْمِر ، وما يَقُول هذا بَشَرٌ . ٣٧٧

* * *

١١ – وآعلم أنه لا يجوز أَن يقال فى هذا وشِبْهِه إنه لا يكون دليلاً حتى يكون من قول المشركين بعضهم لبعض ، حين خَلَوا بأَنفسهم فتفاوَضُوا وتحاوَرُوا وَأَفضى بعضهم بذات نفسه إلى بعض = وإن كان منه من كلام المؤمنين ، أَو ممن قاله ثم آمن ، فإنه لا يصحُّ الاحتجاجُ به فى حكم الجَدَل ، من حيث يصير كأَنَّك تحتجُّ على الخَصْم برأْى تراه أَنت ، وبقولٍ أَنت تقوله ، وذلك أَنه إنما يمتنع أَن يدُلَّ إذا صَدَر القولُ مَصْدَر الدعوى والشيءِ يَدْفَعه الخصم ويُنْكِره ، فأَما ما كان مخرجه مَخْرَج التنبيه على أَمر يَعرِفُه ذوو الخِبْرة ، وأَطلقهُ قائله إطلاق الواثق بأَنه مَعلومٌ للجميع ، وأَنّه ليس من بصيرٍ يعرف مقاديرَ الفضل والنَّقْص إلاّ وهو يُحْوَج إلى تسليمه والاعتراف به شاءَ أَم أَبَى = فهو دليلٌ بكل حالٍ ، ومن قولِ كلِّ قائلٍ ، وحُجَّة من غير مَثْنَوِيَّة ، (٢) ومن غير أَن يُنْظَر إلى قائله أَمُوافِقٌ أَم مخالفٌ ، ذاك لأَن

(١) هكذا فى المخطوطة ، وهو خطأ لا شك فيه ، كأنه اختلط عليه اسمه « الوليد بن عُتبة بن ربيعة » ، وهذا الخبر إنما يروى فى تحيُّر الوليد بن المغيرة ، انظر ما سلف رقم : ٧ ، والسيرة الشامية ٢ : ٤٧٢ وغيرها ، وسيأتى فى رقم : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) « مثنوية » ، استثناء .

الدِّلالة ليست من نَفْس القول وذات الصفة ، بل فى مَصْدَرِهما ، وفى أنْ أُخْرِجا مُخْرَجَ الإخبارِ عن أمرٍ هو كالشيءِ البادِى للعيون ، لا يُعْمِل أحد بَصَرَهُ إلاَّ رآه .

...

١٢ – وإذا رأينا « الأحوال » و « الأقوال » منهم قد شهدت ، [١] كالذى بَان ، باستسلامهم للعَجْزِ وعِلْمهم بالعظيم من الفضلِ والبَائِن من المزيَّة ، الذى إذا قِيسَ إلى ما يستطيعونَهُ ويَقْدِرون عليه فى ضُروب النَّظم وأنواع التصرُّف ، فاتَهُ الفَوْتَ الذى لا يُنَالُ ، [٢] وارتقى إلى حيث لا تطمعُ إليه الآمال ، فقد وَجب القطعُ بأنه مُعجزٌ .

ذلك لأنه ليس إلاَّ أحدُ الأمرين : [٣] فإمّا أن يكونوا قد علموا المزيَّةَ التى ذكرنَا أنهم علموها على الصِّحَّة = وإما أن يكونوا قد تَوَهَّموها فى نظم القرآن ، وليست هى فيه لغَلَطٍ دخل عليهم . ودعوى الثَّانى من الأمرين سُخْفٌ ، فإن ذلك لو ظُنَّ بالواحد منهم لبَعُد ، ذلك لأنه لا يُتَصوَّر أن يَتوهَّم العاقل فى نَظْمِ كلامٍ ، / جُلُّ مُناه ومُنَى أصحابِه أن يستطيعَ معارضتَه ، وأن يقدر على إسكات خَصْمِه المُباهِى به ، أنَّه قد بلغ فى المزيَّةِ هذا المبلغَ العظيمَ غلطاً وسهواً ، [٤] فكيف بأن يَشمَلَ هذا الغلط كُلَّهم ، [٥] ويدخل على كافتِهم ؟ وأىُّ عقلٍ يرضى من صاحبه

٣

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فمنهم قد شهدت » ، وهو لا يستقيم .

(٢) السياق : « الذى إذا قيس .... فاته الفوتَ ... فقد وجب » .

(٣) فى المخطوطة : « ليس أحد الأمرين » ، وصححها فى المطبوعة : « ليس إلا أحد أمرين » .

(٤) السياق : « .... لا يتصوّر أن يتوهم العاقل ... أنه قد بلغ فى المزية » .

(٥) فى المطبوعة : « يشتمل » .

بأَنْ يتوهَّم عليهم مثل هذا من الغلط ، وهم مَنْ إذا ذَاقَ الكلام عرف قائِلَه من قبل أَن يُذْكَر ، ويسمعُ أَحدُهم البيتَ قد استَرْفَدَهُ الشاعرُ فأَدخله فى أَثْناء شعرٍ له ، فيعرف موضعه ويُنَبِّهُ عليه ، كما قال الفرزدق لذى الرُّمَّة أَهذا شعرك ؟ ، هذا شعر لاكَهُ أَشَدُّ لَحْيَيْنِ منك = (١) إلى ضُروب من دقيق المعرفة يِقِلُّ هذا فى جَنْبِها ؟ وإذا لم يصحَّ الغَلَط عليهم ، ولم يَجُزْ أَن يُدَّعَى أَنّه كان معهم فى زمانهم من كان بالأَمر أَعلمَ ، (٢) وبالذى وقع التحدِّى إليه أَقومَ ، فقد زالت الشبهة فى كونه معجزاً له .

...

١٣ — وإن قالوا : فإنّ هٰهُنا أَمراً آخرَ ، وهو ما عَلِمْنا من تقديمهم شعراءَ الجاهليَّةِ على أَنفسهم ، وإقْرَارِهم لهم بالفضل ، وإجماعِهِم فى امرىء القيس وزهير والنابغة والأَعشى أَنَّهم أَشْعَرُ العرب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أَين لنا أَن نعلمَ أَنَّهم لم يكونوا بحيثُ لو تُحُدُّوا إلى معارضة القرآن لقاموا بها واستطاعوها ؟

قيل لهم : هذا الفَصْلُ على ما فيه لا يَقْدَح فى موضع الحُجَّة ، وذَلك أَنهم كانوا ، كما لا يَخْفَى ، يَرْوُون أَشعار الجاهليين وخُطَبهم ، ويَعْرِفون مقاديرَهُم فى الفصاحة معرفةَ من لا تُشْكِلُ جِهات الفَضْلِ عليه ، فلو كانوا يرون فيما رووا وحفظوا مزيَّةً على القرآن ، (٣) أَو رأَوه قريباً منه ، أَو بحيثُ يجوز أَن يُعارَض بمثله ، أَو يَقَعَ لهم إذا قاسوا أَو وازنوا أَنَّ هذا الذى تُحُدُّوا إلى معارضته لو تُحُدِّىَ إليه مَنْ قبلهم لاستطاعوا أَن يأْتوا بمثله ، لكانوا يَدَّعون ذلك ويذكُرونه ، ولو ذكرُوه لذُكِرَ

(١) خبره فى الأغانى ١٨ : ٢١ (الهيئة) ، وفى غيره .

(٢) فى المطبوعة : « أنه كان فى زمانهم » ، أسقط « معهم » .

(٣) فى المخطوطة : « .... كانوا يروُون كما رووا وحفظوا » ، وهو كلام مضطرب ، وصححه الناشران ، وحذفا « وحفظوا » لِمَ ؟ لاَ أدرى .

عنهم . ومُحَالٌ = إذَا رَجَعنا إلى أنفسنا واستشْفَفْنا حالَ الناس فيما جُبلوا / عليه (١) = أن يكونوا قد عَرَفُوا لما تُحُدُّوا إليه وقُرِّعوا بالعجز عنه شِبْهاً ونَظْماً ، ثم يُتْلَى عليهم : (قُلْ لَئِنِ آجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) [سورة الإسراء : ٨٨] ، فلا يزيدون فى جوابه على الصمت ، ولا يقولون : « لقد روينا لمن تَقَدَّم ما علمتَ وعلمنَا أنه لاَ يَقْصُرُ [عما] أتيتَ به ، فمن أين استجَزْتَ أن تدَّعِيَ هذه الدَّعْوَى » ؟

٣٧٩

فإذا كان من المعلوم ضرورةً أنَّهم لم يقولوا ذلك ، ولا رأوا أن يَقُولوه ، ولو على سبيل الدَّفع والتلبيس والتَّشَغُّبِ بالباطل ، (٢) بل كانوا بين أمرين : إمَّا أن يُخْبِروا عن أنفسهم بالعجز والقُصور ، وذلك حين يخلو بعضهم ببعض ، وكان الحالُ حالَ تَصَادُقٍ = وإمَّا أن يتَعَلَّقوا بما لا يتعلَّق به إلا من أعوزته الحِيلَة ، ومن فُلَّ بالحجة ، (٣) من نسبته إلى السحر تارةً ، وإلى أنه مأخوذٌ من فُلان وفُلانٍ أُخْرَى ، (٤) يُسَمُّون أقواماً مَجْهولين لا يُعْرَفون بعِلْمٍ ، ولا يُظَنُّ بهم أن عندهم عِلماً ليس عند غيرهم = (٥) ثَبَت أنهم قد كانوا عَلِموا أنّ صُورة أولئك الأوائل صُورتُهم ، وأنّ التقديرَ فيهم أنهم لو كانوا فى زَمَان النبى ﷺ ، ثُمّ تُحُدُّوا إلى معارضته ، لكانوا فى مثل حالِ هؤلاء الكائنين فى زمانه حالُهُمْ . وإذا كان هذا هكذا ، فقد انتفى الشَّكُّ ، وحصل اليقينُ الذى تسكُنُ معه النفس ، ويطمئنُّ

---

(١) فى المطبوعة : « واستشفعنا » و « استَشَفّ الأمر » ، تأمّله لينظر ما وراءه .

(٢) غير ما فى المخطوطة فكتب « الشغب » ، كأنه ظنه خطأ !

(٣) فى المخطوطة والمطبوعة : « فعل بالحجة » ، وهو خطأ ظاهر . و « فَلَّهُ يَفُلُّه » ، كسره وهزمه .

(٤) فى المخطوطة والمطبوعة : « وفلان آخر » ، كلام غير مستقيم .

(٥) السياق من أول الفقرة : « فإذا كان من المعلوم » .

عنده القلب ، أنه مُعْجِز ناقضٌ للعادة ، وأنَّه فى معنى قَلْبِ العصَا حيةً ، وإحياءِ المَوتى ، فى ظهور الحُجَّة به على الخَلْق كافَّةً ، وبَانَ أنْ قد سُعِد المؤمنون وخَسِر المبطلون . (١) والحَمْدُ لله ربِّ العالمين على أنْ هدانا لدينه ، وأنار قلوبنا ببُرْهانه ودليله ، وإياه جَلّ وعزَّ نسأل التَّثْبيت على ما هَدَى له ، وإتمامَ النِّعمة بإدامة ما خَوَّله ، بفضْله ومَنِّه .

...

(١) « السياق : « وإذا كان هذا ، فقد انتفى الشكُّ .... وبانَ أن قد سعد » .

فَصْلٌ

١٤ – واْعلم أنَّ هٰهُنا باباً من التلبيس أَنتَ تَجِدُه يدورُ فى أَنْفُسِ قومٍ من الأَشقياء ، وتراهم يُومِئون إليه ، ويَهْمِسون به ، ويَسْتَهْوُون الغِرَّ الغَبِىّ بذكره ، / وهو قولهم : « قد جرت العادة بأَن يَبْقَى فى الزَّمان من يفوتُ أَهلَه حتى يُسَلِّموا له ، وحتى لا يَطْمعَ أَحد فى مُدَاناته ، وحتَّى لَيَقع الإجماع منهم أَنّه الفَرْدُ الذى لا يُنَازَع . [1] ثم يذكرون امرأَ القيس والشعراءَ الذين قُدِّموا على من كان معهم فى أَعصارِهم ، وربما ذكروا الجَاحِظَ وكلَّ مَذْكور بأَنه كان أَفضلَ من كان فى عصره ، ولهم فى هذا البابِ خَبْطٌ وتخليطٌ لا إلى غاية . وهى نَفْثَة نَفَثها الشيطانُ فيهم ، وإنَّما أُتُوا من سوءِ تَدَبُّرهم لما يسمعون ، [2] وتسرُّعِهم إلى الاعتراض قبل تَمَام العلم بالدليل . وذلك أَنَّ الشرط فى المزيَّة الناقضة للعادة ، أَن يبلُغَ الأَمر فيها إلى حَيْثُ يَبْهَر ويَقْهَرُ ، حتى تنقطع الأَطماعُ عن المعارضة ، وتَخْرَس الأَلْسُنُ عن دَعْوى المداناة ، وحتى لا تُحَدِّثَ نفسٌ صاحبَهَا بأَن يتصدَّى ، ولا يَجُول فى خَلَدٍ أَنَّ الإتيانَ بمثله يُمْكِن ، وحتى يكون يَأْسُهُمْ منه وإحساسُهُم بالعجز عنه فى بعضِه ، مثلَ ذلك فى كُلِّه .

٣٨٠

• • •

١٥ – وليت شعرى ، مَنْ هذا الذى سَلَّم لهم أَنَّه كان فى وقت من الأَوقات من بَلَغ أَمره فى المزيَّة وفى العُلُوِّ على أَهل زمانِه هذا المَبْلَغ ، وانتهى إلى هذا الحدِّ ؟ إن

---

(١) فى المخطوطة : و « حتى لا يقع الإجماعُ منه » ، وصححه الناشران : « حتى ليقع الإجماع فيه .... » ، والجيد ما أثبتُّ .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « سوء تدبيرهم » ، وهو خطأ .

قيل : « امرُؤُ القَيْس » ، فقد كان فى وقته من يُبَارِيه ويُمَاتِنُه ، بل لا يَتَحَاشَى من أن يَدَّعِيَ الفَضْلَ عليه . فقد عرفنا حديث « عَلْقَمة الفَحْل » ، وأنه لما قال امرؤ القيس ، وقد تناشدا : « أَيُّنا أَشعر ؟ » ، قال : « أنا » ، غيرَ مُكْتَرِث ولا مُبالٍ ، حتى قال امرؤ القيس : « فقُلْ وَٱنْعَتْ فَرسَكَ وناقتَك ، وأقول وأَنْعَتُ فرسى وناقتى » . فقال علقمة : « إني فاعل ، والحكَمُ بَيْني وبَينك المرأةُ من ورائك » ، يعنى أُمَّ جُنْدُب آمرأة آمرىء القيس ، فقال امرؤ القيس :

خَلِيلَىَّ مُرَّا بِى عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعذَّبِ (١)

وقال عَلْقمة :

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرانِ فى كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ (٢)

وتحاكما إلى المرأة ، ففَضَّلت علقَمة . (٣)

...

(١) فى ديوانه .

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى هامش « ج » ، حاشية بخطّ كاتبها ، هذا نصُّها :

« وإنّما فضّلت علقمة على امرىء القيس ، لأنهما وصفا الفرسَ ، فقال امرؤ القيس :

فللزَّجْر أُلْهُوبٌ ، وللسَّاقِ دِرَّةٌ وللسَّوْطِ منها وَقْعُ أَخْرَجَ مُهَذَبِ

وقال علقمة :

إذا ما رَكِبْنَا لم نُخَاتِلْ بجُنّةٍ ولكنْ نُنَادِى من بعيدٍ أَلاَ ٱركَبِ

فقالت : قلت : « فللزجر ألهوبٌ » ، البيت ، لو فُعِل هذا بأتانٍ لعَدَتْ » .

قال أبو فهر : فى رواية بيت امرىء القيس اختلاف شديد ، وبعض الاختلاف فى بيت علقمة .

٣٨١ ١٦ – وجَرَى بين آمرىء القيس والحارِث اليَشْكُرِىّ فى تَتْمِيمه / أَنصاف الأَبيات التى أَوَّلها :

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وهناً كَنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ آستِعَاراَ

ما هو مشهور ، حتى قالوا امرؤ القيس : لا أُماتنك بعد هذا . (١)

...

١٧ – ثم وجدنَا الأَخبار تدُلُّ على خلافٍ لم يَزَلْ بين الناس فيه وفى غيره ، أَىٌّ أَشعر ؟ وعلى أَىٍّ لم يَسْتَقِرَّ الأَمرُ فى تقديمه قَراراً يرفَعُ الشَّكَّ . رووا أَن أَمير المؤمنين عليًّا ، رضوان الله عليه ، كان يُفَطِّر الناس فى شهر رمضانَ ، فإِذا فرغ من العَشَاء تكلَّم فأَقَلَّ ، وأَوجزَ فأَبلغَ . قال : فاختصم الناسُ ليلةً فى أَشعرِ الناس ، حتى آرتفعت أَصواتهم ، فقال رضوان الله عليه لأَبى الأَسود الدؤلى : قل يَا أَبا الأَسود . وكان يتعصَّب لأَبى دُؤَادٍ ، فقال : أَشعرهم الذى يقول :

وَلَقَدْ أَغْتَدِى يُدَافِعُ رُكْنِى أَحْوَذِىٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضرِيجُ

مِخْلَطٌ مِزْيَلٌ مِكَرٌّ مِفَرٌّ مِنْفَحٌ مِطْرَحٌ سَبُوحٌ خَرُوجُ

سَلْهَبٌ شَرْجَبٌ كأَنَّ رِمَاحاً حَمَلَتْهُ ، وَفِى السَّرَاةِ دُمُوجُ (٢)

فأَقبل أَمير المؤمنين – رضوان الله عليه – على الناس فقال : كل شعرائكم مُحْسنٌ ، ولو جَمَعهم ، زمانٌ واحدٌ وغايةٌ ومذهبٌ واحد فى القول ، لعلمنا أَيُّهم

---

(١) الخبر فى ديوان امرىء القيس ، وفى كثير من الكتب . وفى هامش « ج » بخط كاتبها ما نصّه : « مُمَاتنةُ الشاعرين : أن يقول هذا بيتاً وهذا بيتاً ، كأَنهما يمتدّان إلى غاية »

(٢) سبق تخريج هذا الشعر فى « دلائل الإعجاز » رقم : ٢٣١ ، وفى المطبوعة : « مخلط مزيد » ، خطأ .

أَسْبَقُ إلى ذلك ، وكلُّهم قد أَصاب الذى أَراد وأَحسن فيه ، وإن يكن أَحدهُم أَفضلَ ، فالذى لم يَقُلْ رَغْبةً ولا رَهْبةً : امْرُؤُ القَيْس بن حجر ، كان أَصَحَّهم بادِرَة ، وأَجودهم نادرة .

...

١٨ – وعن آبن عباس أَنه سأَل الحُطَيئة : مَنْ أَشعر النَّاس ؟ قال : أَمِنَ الماضين أم من الباقين ؟ فقال : إِذَنْ من الماضين ، فهو الذى يقول :

وَمَنْ يَجْعَلِ المَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرْهُ ، وَمَنْ لاَ يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ

ومَا الذى يقول :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لاَ تَلُمُّهُ عَلى شَعَثٍ ، أَىُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ

= بدون ذلك ، ولكنَّ الضراعةَ أَفسدته كما أَفسدَتْ جَرْولاً = يعنى نفسه = والله يا آبن عباس لولا الجَشَع / والطَّمع لكنتُ أَشعرَ الماضين ، فأَما الباقون فلا أَشك أَنِّى أَشْعَرُهم . (١)   ٣٨٢

...

١٩ – وقالوا : كان الأَوائل لا يفضّلون على زُهَيْر أَحداً فى الشعر ويقولون : « قد ظلمه حقَّه من جعله كالنابغة » . قالوا : « وعامة أَهل الحجاز على ذلك » . وعن ابن عباس أَنه قال : سامرت عمر بن الخطاب – رضوان الله عليه – ذات ليلة فقال : أَنْشدْنى لشَاعِرِ الشُّعراء . فقلت : ومَنْ شاعر الشُّعراءِ ؟ قال : زُهَيْر . قلت :

---

(١) الخبر فى الأغانى ٢ : ١٩٣ ، وكان فى المخطوطة والمطبوعة : « من أشعر الناس من الماضين والباقين » ، وهو كلامٌ فاسدٌ . والشعر الأول لزهير فى معلقته ، والثانى للنابغة فى ديوانه .

يا أمير المؤمنين ، ولِمَ كان شاعرَ الشُّعراء ؟ قال : لأنه لا يَتتبَّع وَحْشىّ الكلام فى شعره ، ولا يُعاظِل بين القول .

...

٢٠ – ورُوِىَ عن أبى عبيدة أنه قال : أشعرُ الناس ثلاثةٌ : امرؤ القيس بن حجر ، وزهير بن أبى سُلْمَى ، والنابغة الذبيانى ، ثم اختلفُوا فيهم : فزوَّرَت اليمانية تقديماً لصاحبهم أخباراً رَفَعُوها إلى رسول الله ﷺ . ورُوى عن يحيى بن سُلَيْمان الكاتب أنه قال : بَعَثنى المنصور إلى حَمّادٍ الراوية أسأله عن أشعر الناس ، فأتيتُه وقلت : إن أمير المؤمنين يسألك عن أشعرِ الناس . فقال : ذاك الأعشى صَنَّاجُها .

...

٢١ – فقد علمنَا أن آمرأَ القيس كان أشْعَرهم عندهم ، [1] وأن تفضِيلهم غيره عليه إنّما كان على سَبِيل المبالغة ، وعلى جهة الاستحسان للشَّىْءِ يُتَمَثَّل به فى الوقت ويَقَعُ فى النفس ، وما أشبه ذلك من الأسباب التى يُعْطَى بها الشاعر أكثر مما يستحقُّ . أليس فيه أنَّه مما لا يَبْعُدُ فى القياس ، وأنَّه مما يَتَّسِع له الاحتمال ، وأنه ليس بالقول الذى يُعَاب ، والحكم الذى يُزْرِى بصاحبه ، وأن فضله عليهم لم يكن بالفَضْل الذى يمنع أن يكونوا أكفاءً له ونظراءَ ، يَسُوغ للواحد منهم ، ويُسَوِّغُ هو لنفسه ، دَعْوى مساواته والتَّصَدِّى لمباراته ؟

هذا ، وفى حاجة المنصور إلى أن يَسأَل عن أشعر الشعراء ، وقَدْ مضى الدَّهْرُ بعد الدَّهْرِ ، دليلٌ [على] أن لم يكن الذى رُوِى من تَفْضِيله قولاً مُجْمَعاً عليه من

---

(١) فى المخطوطة : « فقد علمنا على أنّ امرأ القيس » ، وأنا أرجح أن الصواب : « وقد عملنا على أنّ امرأ القيس » ، وكأن السياق يدلُّ على صوابه .

أصله وفى أوّلِ ما قيل ، [١] وأنه كان كالرأى / يراه قومٌ وينكره آخرون ، وأن الصُّورةَ ٣٨٣
كانت كالصورةِ مع جرير والفرزدق ، وأبى تَمَّام والبحترىّ . ذاك لأنه لو كان القولُ بأنه أشعرُ الناس قولاً صَدَرَ مَصْدَرَ الإجماع فى أوَّله ، وحكماً أطبق عليه الكافَّة حين حُكِمَ به ، حتى لم يُوجَدْ مخالف ، ثم استمرَّ كذلك إلى زمان المنصور ، لكان يكون مُحالاً أن يَخْفى عليه حتى يَحتاجَ فيه إلى سؤال حَمَّاد = وكان يكون كذلك بعيداً من حَمَّاد أن يبعثَ إليه مثلُ المنصور ، فى هَيْبته وسلطانه ودِقَّة نظره وشِدّة مُؤاخذته ، يسألُه فيجازفُ له فى الجواب ، ويقول قولاً لم يَقُلْهُ أحد ، ثم يُطْلِقه إطلاقَ الشيءِ الموثُوق بصِحَّته ، المتقدِّم فى شهرته . فتدَبّر ذلك .

* * *

٢٢ – ويزيد الأمر بياناً أنّا رأيناهم حين طبَّقوا الشعراءَ جعلوا آمرأَ القيس وزهيراً والنابغة والأعشى فى طبقة ، فأعلموا بذلك أنَّهم أكفاءٌ ونُظَراء ، وأنّ فضلاً إن كان لواحدٍ منهم ، فليس بالذى يُوئِسُ الباقين من مُدَاناتِه ، [٢] ومن أن يستطيعوا التعلُّقَ به والجَرْىَ فى مَيْدانِه ، ويمنعهم أن يدَّعوا لأنفهسم أو يُدَّعَى لهم أنهم ساوَوهُ فى كثير مما قالوه أو دَنَوْا منه ، وأنهم جَرَوْا إلى غايَتِه أو كادوا . وإذا كان هذا صُورة الأمر ، كان من العَمَى التعلُّقُ به ، ومن الخَسَار الوُقوعُ فى الشُّبْهَة بسببه .

* * *

٢٣ – وطريقةٌ أخرى فى ذلك ، وتقريرٌ له على ترتيبٍ آخر . وهو أن الفضلَ يَجِبُ والتقديمَ ، إمَّا لمعنى غريب يَسْبِق إليه الشاعر فيستخرجه ، أو استعارةٍ بعيدةٍ

---

(١) فى المطبوعة : « الذى روى من تفضيله مجمعا عليه » ، أسقط « قولاً » .

(٢) فى المخطوطة : « معافاته » ، وفى المطبوعة : « معاناته » ، وكلتاهما عديمة المعنى ، إنما هو تصحيف لا أكثر .

يَفْطُنُ لها ، أو لطريقة فى النظم يخترعها . ومعلوم أن المُعَوَّل فى دليل الإعجاز على النظم ، ومعلوم كذلك أن ليس الدليلُ فى المجىء بنَظْمٍ لم يوجد من قبل فَقَطْ ، بل فى ذلك مضموماً إلى أن يَبِينَ ذلك « النظم » من سائر ما عُرِف ويُعْرَف من ضروب « النظم » ، وما يَعْرِف أهلُ العصر من أنفسهم أنهم يستطيعونه ، [١] البَيْنُونةَ التى لا يَعْرِض معها شكٌّ لواحد منهم أنه لا يستطيعه ، ولا يهتدى لِكُنْهِ أمْرِهِ ، حتى يكونوا فى / استشعارِ اليأسِ من أن يقدروا على مثله ، وما يَجْرِى مَجْرَى المِثْلِ له ، ٣٨٤ على صُورةٍ واحدةٍ ، وحَتَّى كأن قلوبَهم فى ذلك قد أُفرِغَت فى قَالَبٍ واحد . [٢] وإذا كان الأمر كذلك لم يصحَّ لهم تعلُّقٌ بشأن امرىء القيس حتى يدَّعوا أنه سبق إلى نَظْمٍ بانَ من كُلِّ نَظْمٍ عُرِف لمن قبله ولمن كان مَعَهُ فى زمانه ، البَيْنُونَة التى ذكرنا أمرها .

وهم إذا فعلوا ذلك ، ورّطوا أنفسهم فى أعظم ما يكون من الجَهالة ، من حيث أنه يُفْضِى بهم إلى أن يدَّعوا على من كان فى زمان النبىِّ ﷺ من الشُّعراءِ والبلغَاءِ قاطبةً الجهلَ بمقادير البلاغة ، والنُّقْصانَ فى علمها ، [٣] ولأنفسهم الزيادةَ عليهم ، وأن يكونوا قد استدرَكُوا فى نظم امرىء القيس مزيَّةً لم تعلمها قريشٌ والعربُ قاطبةً ، ذلك لما مَضَى آنفاً من أنَّ مُحَالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نَظْمٌ يعرفون من حاله أنه مُسَاوٍ فى الشرف نَظْمَ القرآن ، ثم لا يَذْكُرونه ولا يحتجُّون به على النبى ﷺ ، وهو يُخْبِرهم أن الذى أتَى به خارج عن طَوْقِ البشر ويَتَجَاوزُ قُوَاهُمْ .

---

(١) السياق : « أن يبين ذلك النظمُ .... البينونةَ » .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « أفرغت فى قلب واحد » ، والذى أثبته أجود .

(٣) قوله : « ولأنفسهم » أى : وادعوا لأنفسهم ، معطوفاً على ما قبله .

هذا ، ومَنْ يُسَلِّم بأنّ امرأ القيس زاد فى البلاغة وشَرَفِ النَّظْم على نَظْم من كان قبله ، ما إذا آعْتُبِرَ كان فى مزيَّة قَدْر القرآن على نَظْمِ مَنْ كان فى عصر النبى ﷺ ؟ أَمْ مِنْ أين لهم هذه الدعوى ؟ أَلشيء علموه هم فى شعره ، بَانَ لهم عند قياسه إلى شعرٍ من كان قبله كأَبى دُؤَادٍ والأَفوه الأَودىّ وغيرهما ؟ أَم لِخَبَرٍ أَتَاهم ؟ فَلْيُرونَا مكانه ، وليس لهم إلى ذلك سبيل ، بَلْ قد أَتى الخبرُ بما يُجَهِّلهم فى هذه الدعوى ويُكَذِّبهم ، وهو الذى تقدَّم من قول أَبى الأَسود وتفضيله أَبا دُؤَادٍ بحضرة أَمير المؤمنين على رضوان الله عليه ، [1] وبعد أَن قال له : « قل يا أَبا الأَسود » ، أَفيكونُ أَن يكونُوا قد عَرَفوا لامرىء القيس المزيَّةَ التى ذكروها ، وكان فَضْلُه على من تقدَّمه الفضلَ الذى قالوه ، ثم يقول أَمير المؤمنين لأَبى الأَسود : « قل » ، بحَضْرة العرب ، وبِعَقِب / أَن تشاجروا فى أَشعر الناس ، فيؤَخِّره ويقدِّم أَبَا دؤاد ، ثم لا يَسْمَعُ نكيراً ، كالذى يجب فيمن قال الشيءَ الظاهرَ بُطْلانُه ، وذَهب مَذْهَباً لا مَسَاغ له ! وليست تُذْكَرُ أَمثالُ هذه الزيادة ، ويُتَكلَّف الجوابُ عنها ، أَنَّها تأْخذ موضعاً من قَلْب ذى لُبٍّ ، ولكن الاحتياط بذِكْرِ ما يُتَوَهَّم أَن يَسْتَرْوِحَ إليه الغَوِىُّ ، ويُغَالَطَ به الجاهل . ٣٨٥

وإذا كانت الشُّبْهَة فى أَصْلِ الدين ، كانت كالداءِ الذى يُخْشَى منه على الرُّوح ، ويُخَاف منه على النَّفس ، فلا يُسْتَقَلُّ قليلُه ، ولا يُتَهاون باليسير منه ، ولا يُتَوَهَّمُ مكانُ حَرَكةٍ له إلا استُقْصِيَ النَّظَرُ فيه ، وأُعِيد الكَىُّ على نواحيه ، وكالحيوان ذى السَّمِّ يُعاد الحَجَرُ على رأْسه ، ما دام يُرَى به حِسٌّ وإن قَلَّ .

والله ولى العصمة ، والمسئولُ أَن يَجْعل كلَّ ما نعيد ونبدىء فيه لِوَجْهه ، بفَضْله ومَنِّه .

* * *

(١) انظر ما سلف رقم : ١٧

٢٤ – فٱعلم أنهم إذا ذَكَروا = فى تعلُّقهم بالتَّوابع ، ومحاولتهم أن يَمْنَعوا من الاستدلال ، مع تَسْلِيم عَجْزِ العرب عن معارضة القرآن = مَنْ تَرَاخَى زمانُه عن زمان النبى ﷺ ، كالجاحظ وأشباهِه ، كانوا فى ذلك أجهلَ ، وكان النَّقْضُ عليهم أسهلَ . وذلك أن الشَّرْط فى نَقْضِ العادة أن يَعُمَّ الأزمان كلَّها ، وأن يَظهر على مُدَّعى النبوة ما لم يستطيعه مَمْلوكٌ قَطُّ .

وأمَّا تَقَدُّمُ واحدٍ من أهل العصر سائرَهم ، ففى معنى تقدُّم واحد من أهل مصر من الأمصار غَيْرَهُ ممن يَضُمُّه وإياه ذلك المِصْرُ ، لا فضلَ فى ذلك بين الأمصارِ والأعصارِ إذا حَقَّقْتَ النَّظَر ، إذ ليس بأكثر من أنّ واحداً زاد على جماعةٍ معدودين فى نوع من الأنواع ، فكان أعلَمَهم أَوْ أكتَبَهم أَوْ أشعَرَهُم ، أو أحْذَقَهم فى صنعة ، وأبْهَرهم فى عَمَلٍ من الأعمال . وليس ذلك من الإعجاز فى شىء ، إنما المُعْجِزُ ما عُلِم أنه فوق قُوَى البشر وقُدَرِهم ، إن كان من جِنْس ما يَقَع التفاضُل فيه من جهة القُدَر ، أو فوق عُلُومهم ، إن كان من قبيل ما يَتَفاضَلُ الناسُ فيه بالعِلْم والفَهْم . وإذَا كُنَّا نعلم أن ٱستمداد الجاحِظ وأشباهِ الجاحظ من كلام / العرب والبُلغاء الذين تقدَّموا فى الأزمنة ، وأنهم فَجَّروا لهم ينابيعَ القول فٱسْتَقَوْا ، ومَثَّلوا لهم مُثُلاً فى البلاغة فٱحْتَذَوْا ، إذَنْ لم يَبْلُغْ شَأْوٌ مَا بلغ ، [1] ولم يَدُرَّ لهم من ضُروع القولِ ما دَرَّ ، لو أن طِبَاعاً لم تَشْرَبْ من مائِهم ، [2] ولم تُغْذَ بجَنَاهم ، ولم يكن حالُهُمْ فى الاكتساب منهم ، والاستمدادِ من ثِمار قرائحهم ، وتَشَمُّم الذى فاح من روائحهم ، [3] حالَ النحل التى تَغْتَذِى بأريج الأنوار وَطيِّب الأزهار ، وتملأُ

٣٨٦

---

(١) غيروا ما فى المخطوطة فجعلوه : « إذن لم يبلغُوا شأو ما بلغوا » ، والذى فى المخطوطة صيححٌ كل الصحة ، وأساء الناشران إذا لم يشيرا إلى ما فى المخطوطة .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « ولو أن طباعاً » ، الواو مفسدة للكلام .

(٣) السياق : « ولم يكن حالُهم .... حالَ النحل » .

أَجوافَها من تلك اللطائف ، ثم تَمُجُّهَا أَرْياً وتقذفها مَاذِيًّا ، [١] إذن لكان الجاحظُ وغيرُ الجاحظِ فى عداد عامَّة زمانِهم الذين لم يَرْوُوا ، ولم يحفَظُوا ، ولم يتتبعوا كلامَ الأَوَّلين ، من لَدُنْ ظَهَر الشعر وكانَ الخطابة إلى وقتهم الذى هم فيه ، [٢] ولم يعرفُوا إلا ما يَتَكلّم به آباؤهم وإخوانُهم ومساكنوهم فى الدار والمَحِلَّة ، أو كانوا لا يزيدون عليهم إن زادوا إلا بمقدارٍ معلومٍ . فَمِنْ أَعظِم الجهل وأَشدِّ الغباوة ، أن يُجْعَل تقدُّمُ أَحدِهم لأَهلِ زمانه من باب نَقْضِ العادة ، وأَن يُعَدَّ مَعَدَّ المُعْجِز . [٣]

...

٢٥ – فَمَثَلُ هذه الطبقة إذَنْ مع الصَّدْرِ الأَوَّل ، وقياس هؤلاء الخَلَف مع أُولئك السَّلَف ، ما جرى بين ابن ميَّادة وعِقَال ، [٤] قال ابن ميادة :

فَجرْنا ينَابِيعَ الكلامِ وبَحْرَهُ ... فأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوايَةِ يَسْبَحُ
وَما الشِّعْرُ إلاَّ شِعْرُ قَيْسٍ وخِنْدِفٍ ... وقَولُ سِوَاهُم كُلْفَةٌ وتَمَلُّحُ

فقال عقالٌ يجيبه :

أَلاَ أَبْلِغِ الرَّماحَ نَقْضَ مَقَالةٍ ... بِها خَطِلَ الرَّماحُ أَوْ كَانَ يَمْزَحُ [٥]
لقد خَرَقَ الحَيُّ اليَمانُونَ قَبْلَهُمْ ... بُحُورَ الكَلاَمِ تُسْتَقَى وَهْىَ طُفَّحُ
وقد عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتعلَّمُوا ... وَهم أَعْرَبُوا هذا الكَلاَمَ وأَوْضَحُوا
فللسَّابقين الفَضْلُ لاَ تُنْكِرُونَه ... وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ

---

(١) فى المطبوعة : « مذياً » ، أساء فغيّر ما فى المخطوطة ، و « الأرى » ، العسل . و « الماذىّ » ، العسل الأبيض .

(٢) فى المطبوعة : « وكانت الخطابة » ، والذى فى المخطوطة لا غبار عليه .

(٣) فى المخطوطة : « معدّ العجز » .

(٤) سلف شعر ابن ميادة وعقال فى دلائل الإعجاز : ٥٩٠ ، ٥٩١ ، مع بعض الاختلاف هنا فى حروف منه .

(٥) فى المخطوطة والمطبوعة : « أو كاد يمزح » ، وهى تصحيف .

٢٦ – وفى الذى قدَّمت فى أوَّل الجُزء مُفْتَتَحَ هذه الرسالة من قَوْل خالد ابن صَفْوان : « كيف نُجَاريهم / ، وإنما نحكيهم » ، (١) وما أتْبَعتُه من قول الجاحظ فى شأن العَرب ، وفى أنّ الاقتداءَ بهم والأخذَ منهم والتسليمَ لهم ، وأنهم لا يستطيع أشعرُ الناس وأرْفَعهُم فى البيان أن يُضَاهِيَهم ، ويقول مثل الذى قالوه فى جودة السَّبك والنَّحْت ، وكثرةِ الماء والرَّوْنق ، إلاّ فى اليَسِير = (٢) غِنىً للعاقل وكفاية ، اللّهُم إلا أن يَتَجاهلَ مُتَجاهِلٌ فيدَّعِيَ فى الجاحِظ وأمثالِه فضلاً لم يدَّعُوه لأنفسهم ، أو يَزْعُم أنهم ضامُوا أنفسهم تعصُّباً للعرب ، فتشاهَدُوا لها بأكثر مما عَرَفُوا ، وتواصفوها بمزيَّةٍ [وبما] لم يعلموا ، (٣) فَيَفْتَحَ بذلك باباً من الرَّكاكة والسُّخْفِ لا يُجَاب عن مثله ، ولا يُشْتَغل بالإصغاء إليه ، فَضْلاً عن الكلام عليه .

٣٨٧

* * *

٢٧ – واعلم أنه إن خُيِّل إلى قوم من جُهَّال المُلْحِدَة ، (٤) أنّه كان فى المتأخِّرين مِن البلغاء كالجاحِظ وأشباهِ الجاحظ ، مَنْ استطاع مُعارضةَ القرآن فتَرَكَ خوفاً ، أو أنهم فعلُوا ذلك ثم أخْفَوْه ، لم يُتَصَوَّرْ تخيُّلهم ذلك حتى يَقْتَحِموا هذه الجهَالة التى ذكرتُها ، أعنى أن يزعموا أنهم كانوا عِنْد أنفسهم أفصحَ وأبلغَ من بُلغَاء قُرَيْشٍ وخطبائهم ، وأنَّ خطيبَهم كان أخطبَ من قُسٍّ وسَحْبَان ، وشاعرَهم أشعرَ مِن امرىء القيس ومن كُلِّ شاعرٍ كان فى العرب ، إلاَّ أنَّهم صانَعُوا الناس ،

---

(١) مضى كلام خالد ، والجاحظ فى الفقرة رقم : ٣

(٢) السياق : « وفى الذى قدمت .... غِنًى وكفاية » .

(٣) جعلها الناشران : « .... بمزية لم يعلموها » ، والذى أثبته بين القوسين يقيم الكلام على الدَّرْبِ .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « الملاحدة » بلا علةٍ .

فمعنوا أنفُسَهم الفضيلةَ ونَحَلُوها العربَ . وذاكَ أنَّ مُحالاً أن يعتقِدُوا فيهم ، أَعْنِى فى العرب ، ما اعتقده الناسُ ، وفى أنفسهم ما أفصَحوا به من القُصور عن مُدَاناتهم ، وشدَّةِ الانحطاط عنهم ، ثُمَّ أن يستطيعوا ما لم يَسْتَطِعْه العرب ، [1] ويَكْمُلوا ما لَمْ يَكْمُلوا له .

ومَنْ هذا الذى يشكُّ فى بُطْلان دَعْوىَ من بلَغَ بالمصلِّى غايةً وقد انقطع السابقُ ، [2] وزَعم فى النَّاقصِ الحِذْقَ أنه آستَقَلَّ بشىء عَىَّ بِه المشهودُ له بالحِذْق والتقدُّم ؟ هذا ما لا يدور فى خَلَدٍ ، ولا تنعقد له صُورَة فى وَهْم ، فآعرف ذلك .

...

(١) فى المخطوطة : « ثم يستطيعوا » ، بإسقاط « أن » سهواً .

(٢) فى المخطوطة : « .... من بلغ بالمصلّى غايةً قد انقطع السابق » ، فزاد فى المطبوعة فقال : « السابق [عليها] » . وليس موضع فساد الجملة فى هذا ، بل فى إسقاط الواو من « وقد انقطع » ، وسياق ما يأتى يدلُّ على صواب ما أثبت . و « المصلّى » من الخيل هو الذى يجىء بعد الفرس « السابق » عند السباق فى الحلبة .

فَصْلٌ

فى فنٍّ آخر من السؤال (١)

٢٨ – وهو أن يقولوا : إنَّا قد علمنا من عاداتِ الناس وطَبائعهم أنّ الواحدَ منهم تُوَاتيه العِبارةُ ، ويُطِيعه اللَّفْظُ فى صِنْفٍ / من المعانى ، ثُمَّ يمتنع عليه مِثْلُ تلك العبارةِ وذاك اللفظِ فى صِنْفٍ آخرَ . (١)

٣٨٨

فقد يكون الرجل ، كما لا يَخْفَى ، فى المديح أشعرَ منه فى المراثى ، وفى الغَزَل واللَّهْو والصيد أَنْفَذَ منه فى الحِكَم الآداب ، وتَراه يَسْتطيع فى الأَوصاف والتشبيهاتِ ما لا يستطيع مِثلَه فى سائر المعانى ، وترى الكاتِبَ وهُو فى الإخوانيات أَبلغُ منه فى السُّلْطانيات ، وبالعكس . هذا أَمرٌ معروفٌ ظاهر لا يَشْتَبهِ . وإذا كان كذلك ، فلعلَّ العَجْزَ الذى ظَهر فيهم عن مُعارضة القرآن ، لم يظهر لأَنَّهم لا يستطيعون مِثْل ذلك النَّظْم ، ولكن لأَنهم لا يستطيعُونَه فى مِثْل مَعَانى القرآن .

وٱعلم أَنّ هذا السؤالَ يَجِىء لهم على وجهٍ آخرَ ، وفى صورةٍ أُخرى ، وأَنا أَستقصيه ، حتى إذا وَقَع الجوابُ عنه وَقع عن جُمْلَتِه ، وكان الحَسْمُ فى الداء كله . وذاك أَن يقولوا : إنَّه لا تَصِحُّ المطالبة إلا بما يُتَصَوَّر وجوده ، وما يَدْخُل فى حيِّز الممكن ، وإنَّا لنعلم من حالِ المعانى أَنّ الشاعر يَسْبِقُ فى الكثير منها إلى عبارة يُعْلَمُ ضرورةً أَنها لا يَجِىء فى ذلك المعنى إلاَّ ما هو دُونَها ومُنْحَطٌّ عنها ، حتى يُقْضَى له بأَنَّه قد غلبَ عليه واستبَدَّ به ، كما قَضَى الجاحظ لبشار فى قوله :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَواكِبُهُ

---

(١) أسقط الناشران « ثم » ، من قوله : « ثم يمتنع » ؟ وغيّرا أيضاً ما فى المخطوطة ، وكتبا : « فى جزء آخر » ، ولا أدرى لِمَ .

فإنه أُنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : « وهذا المعنى قد غلب عليه بَشَّارٌ ، كما غلب عنترة على قوله :

وخَلاَ الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرِدًا كَفِعْلِ الشَّارِبِ المُتَرَنِّـمِ
هَزِجاً يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذرَاعِـه قَدْحَ المُكِبِّ عَلى الزِّنَادِ الأَجْذَمِ

قال : فلو أَنّ آمرأَ القيس عَرَضَ لَمْذهَبِ عنترة فى هذا لَافْتضَح » . (١)

=وليس ذاك لأَن بشاراً وعَنْتَرة قد أُوتيا فى علم النَّظم جملةً ما لم يُؤْتَ غيْرُهما ، ولكن لأَنه إذا كان فى مكان خَبِيءٌ فعَثَر عليه إنسانٌ وأَخذه ، لم يَبْق لغيره مَرامٌ فى ذلك المكان ، وإذا لم يَكُنْ فى الصَّدَفَة إلا جوهرةٌ واحدة / ، فعَمَد إليها عامدٌ فشَقَّها عنها ، آستحال أَن يَسْتَام هو أَو غيرُه إخراجَ جَوْهرةٍ أُخرى من تلك الصَّدَفة . وما هذا سبيلَه فى الشعر كَثيرٌ لا يَخْفَى على من مارس هذا الشأْن . فمن البيِّن فى ذلك قول القَطَامِى : ٣٨٩

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ مَواقِعَ المَاءِ مِنْ ذِى الغُلَّةِ الصَّادِى (٢)

وقول آبن حازم :

كَفَاكَ بالشَّيْبِ ذَنْباً عِنْدَ غَانِيَةٍ ، وبِالشَّبَابِ شَفِيعاً أَيُّها الرَّجُلُ (٣)

---

(١) كلام الجاحظ فى الحيوان ٣ : ١٢٧ ، وبيت بشار مضى فى الدلائل ، وبيتا عنترة فى معلقته وديوانه .

(٢) البيت فى ديوانه .

(٣) لمحمد بن حازم الباهلى ، وكُنيته أبو جعفر ، وفى ديوانه المعانى ٢ : ١٥٢ « لأبى حازم الباهلى » ، خطأ . وفى المخطوطة « أبى خازم » ، خطأ أيضاً ، صوابه « ابن حازم » كما كتبت ، وهذا الشعر فى الأغانى ١٤ : ٩٤ ، (الدار) ثلاثة عشر بيتاً ، وانظر أيضاً أمالى الشريف المرتضى ١ : ٦٠٦ ، وسمط اللآلى : ٣٣٦ ، وتخريجها ، وقال ابن الأعرابى وذكر هذا الشعر كله : « أحسنُ ما قال المحدَثون من شعراء هذا الزمان ، فى مديح الشباب وذم الشيب » .

وقول عبد الرحمن بن حسان :

لَمْ تَفُتْهَا شَمْسُ النَّهَارِ بِشَىْءٍ غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَدُومُ [(١)]

وقول البحترى :

عَرِيقُونَ فِي الإِفْضَالِ يُؤْتَنَفُ النَّدَى لِنَاشِئِهِمْ مِنْ حَيْثُ يُؤْتَنَفُ العُمْرُ [(٢)]

لا ينظر فى هذا وأَشباهه عارفٌ إلاَّ علم أَنه لا يُوجد فى المعنى الذى يُرَى مثله ، وأن الأَمر قد بَلَغ غايتَه ، وأَنْ لم يبقَ للطَّالب مَطْلبٌ .

• • •

٢٩ – وكذلك السبيلُ فى المنثور من الكلام ، فإنك تجد فيه مَتَى شئتَ فصولاً تعلَمُ أن لن يُسْتَطَاعَ فى معانيها مِثْلُها ، فمما لا يخفى أَنه كذلك قول أَمير المؤمنين على بن أَبى طالب رضوان الله عليه : « قِيمةُ كُلِّ آمرِىءٍ مَا يُحْسِنُه » ، وقول الحسن رحمة الله عليه : « مَا رَأَيتُ يَقِيناً لا شكَّ فيه أَشبهَ بشكٍّ لا يقين فيه من الموت » . ولن تَعْدَم ذلك إذا تأَمَّلت كلامَ البلغاء ونظرت فى الرسائل .

ومن أَخص شيء بأَن يُطْلَب ذلك فيه ، الكتبُ المبتدأَةُ الموضوعةُ فى العلوم المستخرجة ، فإنّا نجد أَربابَها قد سَبَقوا فى فصول منها إلى ضرب من اللَّفظ والنظم ، أَعْيَا من بَعْدَهم أَن يطلبوا مثله ، أَو يجيئوا بشَبِيهٍ له ، فجعلوا لا يَزيدون على أَن يَحْفَظوا تلك الفصول على وجوهها ، ويُؤَدُّوا أَلفاظهم فيها على نِظامها وكما هى . [(٣)] وذلك ما كان مثل قول سيبويه فى أَول الكتاب :

---

(١) ليس لعبد الرحمن بن حسان هو لأبيه حسان بن ثابت فى ديوانه .

(٢) مضى فى دلائل الإعجاز رقم : ٥٧١

(٣) فى المطبوعة : « ويردّدوا ألفاظهم » ، لا يُدْرى لم غُيِّر النص .

« وأَما الفِعْل فأَمْثِلةٌ أُخِذت من لفظ أَحْدَاث الأَسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى وما يكون ولم يَقَعْ ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطع » .[١]

= لا نعلم أَحداً أَتى فى معنى هذا الكلام بما يُوازِنُه أَو يُدَانيه ، أَو يقع قريباً منه ، ولا يَقَع فى الوَهْم / أَيضاً أَنَّ ذلك يُسْتَطاع . أَفلا ترى أَنه إنما جاءَ فى معناه ٣٩٠ قولهم : « والفعل ينقسِمُ بأَقسام الزمان ، ماضٍ وحاضِرٌ ومستقبلٌ » ، وليس يخفى ضعفُ هذا فى جنبه وقُصُورُه عنه . ومثله قوله :[٢]

« كأَنَّهم يُقَدِّمون الذى بَيَانُه أَهمُّ لهم ، وهم بشَأْنِه أَعْنَى ، وإن كانَا جميعاً يُهِمّانهم ويَعْنِيَانهم » .

٭٭٭

٣٠ – وإذا كان الأَمرُ كذلك ، لم يمتنع أَن يكونَ سبيلُ لفظ القرآن ونَظْمه هذا السبيل ،[٣] وأَن يكون عَجْزهم عن أَن يأْتوا بمثله فى طريق العَجْز عما ذكرنا ومثَّلْنا . فهذا جُمْلةُ ما يجىء لهم فى هذا الضرب من التعلُّق قد استوفيتُه . وإذ قد عرفتَه ، فاَسمع الجواب عنه ، فإنه يُسْقِطه عنك دفعة ، ويَحْسِمه عنك حَسْماً .[٤]

٭٭٭

---

(١) سيبويه ١ : ٢

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « ومثله قولهم » ، وهو سهوٌ من الناسخ ، وهذا القول هو قول سيبويه فى الكتاب ١ : ١٥ ، ونقله عبد القاهر قبل ذلك فى دلائل الإعجاز ، انظر الفقرة رقم : ١٠٠

(٣) من أغرب تصحيف كتبه كاتب هذه النسخة أن كتب مكان « القرآن » : « الفراق » ، كيف فعل هذا ؟ وسيأتى أغرب منه بعد قليل .

(٤) هذا جواب السؤال الذى بدأه فى رقم : ٢٨

٣١ – وآعلم أنهم فى هذا كَرَامٍ قد أَضلَّ الهدَفَ ، وبانٍ قد زَال عن القاعدة ، وذاك أنه سؤال لا يَتَّجه حتى يُقَدَّر أَن التَّحدّىَ كان إلى أَن يُعَبِّروا عن معانى القرآن أَنْفُسها وبأَعيانِها بلفْظ يُشبه لفظَه ، ونَظْمٍ يُوازِى نظمَه . وهذا تقدير باطلٌ ، فإنَّ التحدّى كان إلى أَن يجيئوا فى أَىِّ معنى شَاءوا من المعانى بنظم يَبْلُغ نظم القرآن فى الشَّرَف أَو يَقْرُب منه . يدلُّ على ذلك قوله تعالى : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ) [سورة هود : ١٣] ، أَى مثله فى النظم ، وليكن المعنى مُفْتَرىً كما قُلْتُم ، [١] فلا إلى المعنى دُعِيتُمْ ، ولكن إلى النَّظْم . وإذا كان كذلك ، كان بيِّناً أَنه بناءٌ على غير أَساس ، ورَمْىٌ من غيرِ مَرْمىً ، لأَنه قِياسُ ما امتنعت فيه المعارضةُ من جِهةٍ وفى شىء مخصوصٍ ، على ما امتنعت معارَضَتُه من الجهات كلِّها وفى الأَشياءِ أَجمعها .

فلو كان إذ سَبَق الخليلُ وسيبويهِ فى معانى النَّحو إلى ما سبقَا إليه من اللَّفظ والنَّظم ، لم يسبق الجاحظُ فى معانيه التى وضع كُتُبه لها إلى ما يُوازِى ذلك ويُضَاهِيه ، أَو كان بَشَّارٌ إذ سبق فى معناه إلى ما سبق إليه ، لم يُوجد مِثْل نظمه فِيهِ لشاعر فى شىءٍ من المعانى = لكان لهم فى ذلك متعلَّقٌ . فأَما ولَيْسَ من نَظْمٍ يقال : « إنّه لم يسبق إليه » فى معنى ، إلاَّ ويُوجَد أَمثالُه أَو خيرٌ منه فى معانٍ / أُخَر ، فمن أَشدِّ المُحَال وأَبْيَنِه الاعتراضُ به . ٣٩١

وآعلم أَنَّا لو سَلَّمْنا لهم الذى ظَنُّوه على بُطلانِه ، من أَن التحدى كان إلى أَن يُعبَّر عن أَنْفُسِ معانى القرآن بما يشبه لَفْظَه ونظمَه ، لم نَعْدَم الحِجَاجَ معهم ، وأَن يكون لنا عليهم كلامٌ فى الذى تعلَّقُوا به ، ودفعٌ لهم عنه . إلا أَن العلماءَ آثروا أَنْ يكونَ الجوابُ من الوجه الذى ذكرتُ ، إذ كان وَفْقَ ما نُصَّ عليه فى التنزيل ، وكان

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « لما قلتم » .

فيه سدُّ البابِ وحَسْمُ الشُّبَهِ جُمْلةً . ومن ضَعْفِ الرأىِ أن تسلُكَ طريقاً يَغْمُضُ ، وقَدْ وجَدْت السَّنَن اللاحِبَ ، وأن تُطَاوِلَ المريضَ فى علاجك ، ومعكَ الدواءُ الذى يشفى من كَثَبٍ ، وأن تُرْخِىَ من خِناق الخَصْم ، وفى قُدْرتك ألاَّ يملك نَفَساً ، ولا يستطيع نُطْقاً .

° ° °

٣٢ – ثُمَّ إن أردت أن تكلِّمهم على تسليم ذلك ، فالطريق فيه أن يقال لهم على أوَّل كلامهم حيث قالوا : « إنّا رأينا الرجلَ يكونُ فى نوعٍ أشعرَ ، وعلى جَوْدَة اللفظِ والنظم أقدرَ منه فى غيره » [١] = [٢] إنه ينبغى أن تعلموا أوَّلَ شىءٍ أنكم حرَّفْتُم كلام الناس فى هذا عن موضعه ، فإنا إذا تأمَّلنا الحالَ فى تقديمهم الشاعرَ فى فنٍّ من الفنون ، وجدناهم قد فَعَلُوا ذلك على معنًى أنَّه قد خَرَّج فى معانى ذلك الفنّ ما لم يُخرِّجْه غيره ، واتَّسَع لما [لم] يَتَّسع له مَنْ سواه . فإذا قالوا : « هو أنسب الناس » ، فالمعنى أنه قد فَطَن فى معانى الغزل [ومَا] يدلُّ على شدّةِ الوَجْد وفَرْط الحب والهَيَمان لما لم يَفْطُن له غيرُه . وكذلكَ إذا قالوا : « أمدح ، أو أهجى » ، فالمعنى أنه قد اهتدى فى معانى الزَّيْن والشّين وفى التَّحْسِين والتَّهْجين إلى ما لم يَهتدِ إليه نظراؤه ، ولو كانُوا فى اللفظ والنظم يذهبون ، لكان محالاً أن يقولوا : « هو أنسب » ، لأنّ ذلك فى صفة اللفظ والنظم مُحالٌ . ومَنْ هذا الذى يشكّ أنْ لَمْ يكن قَوْلُ جريرٍ :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ [٣]

---

(١) فى المطبوعة : « وعلى حوك اللفظ والنظم » ، لا أدرى لِمَ غيروا ما فى المخطوطة .

(٢) قوله : « إنّه ينبغى » ، هو بدء الردّ على قولهم .

(٣) البيت فى ديوانه .

أَمدحَ بيت عند من قال ذلك ، من أَجْلِ لفظه ونظمه ، وأَنَّ ذلك كان من أَجل معناه ؟ هذا ما لا مَعْنَى لزيادة القولِ فيه .

...

٣٩٢ ٣٣ – فإن قالوا : / هُمْ ، وإنْ كانوا قد أرادوا المعنى فى قولهم : « هذا أَمدحُ ، وذاك أَهجَى ، وهذا أَنسبُ ، وذاك أَوْصَفُ » ، فإنه لن تَتَّسع المعانى حتى تتَّسع الأَلفاظ ، ولن تَقَع مواقعها المؤثّرة حتى يحسُن النظم . وإذا كان كذلك ، فموضِعُنا منه بحاله .[1] ثم ليس بمُنْكَر ولا مَجْهولٍ أَن يكون لفظُ الشاعر ونظْمُه إذا تعاطَى المدحَ ، أَحسنَ وأَفضلَ منهما إذا هو هجا أَو نَسَب .

قيل : إنَّا نَدَع النِّزاع فى هذا ونسلِّمه لكم ، فأَخبرونا عن معانى القرآن ،[2] أَهى صِنْفٌ واحدٌ أَم أَصناف ؟ فإن قلتم : « صِنْف واحدٌ » ، تجاهَلْتُم ، فقد علمنا الحُجَج والبراهين ، والحِكَم والآداب ، والترغيبَ والترهيبَ ، والوعدَ والوعيدَ ، والوصفَ والتشبيهَ والأَمثالَ ، وذِكْرَ الأُمم والقرون واقتصاصَ أَحوالهم ، والنَّبَأَ عمّا جرى بينهم وبين الأَنبياء عليهم السلام ، وما لا يُحْصَى ولا يُعَدّ .

وإن قلتم : « هى أَصنافٌ » ، كما لابُدَّ منه .

قيل لكم : فقد كان ينبغى لشعراءِ العرب وبُلغائها أَن يَعْمِدَ كلٌّ منهم إلى الصِّنْف الذى تنفُذُ قريحَتُه فيه فيعارضه ، وأَن يجعلوا الأَمر فى ذلك قِسْمةً بينهم . وفى هذا كفاية لِمَنْ عَقَل .

...

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « موضعنا منه » ، بغير فاءٍ ، سهوٌ

(٢) كتب فى المخطوطة : « معانى الأقران » ، مكان « القرآن » ، وهذا عجبٌ ! وانظر التعليق السالف ص : ٦٠٥ ، تعليق : ٣

٣٤ – وأمَّا قولهم : « إنَّه قد يكون أن يَسْبِقَ الشاعرُ فى المعنى إلى ضَرْبٍ من اللفظ والنظم ، يعلَم أنه لا يجيءُ فى ذلك المعنى أبداً إلى ما هو مُنْحَطٌّ عنه » = فإنه ينبغى أن يُقالَ لهم : قد سلَّمنا أن الأمر كما قلتُمْ وعَلِمتم ، أفعلمتم شاعراً أو غير شاعر عَمَد إلى ما لا يُحْصَى كثرةً من المعانى ، فتأتَّى له فى جميعها لفظٌ أو نظمٌ أعيَا الناس أن يستطيعوا مثلَه ، أو يَجِدُوه لمن تقدّمهم ؟ أم ذلك شىء يتَّفق للشَّاعر ، من كل مئة بيتٍ يقولها ، فى بيتٍ ؟ ولعل [غير] الشاعر على قياس ذلك . وإذا كان لابُدَّ من الاعتراف بالثانى من الأمرين ، وهو أن لا يكون إلا نادراً وفى القليل ، فقد ثبت إعجازُ القرآن بنَفْس ما رامُوا به دَفْعَهُ ، من حيثُ كان النظمُ الذى لا يُقْدَرُ على مثله قد جاءَ منه فيما لا يُحْصَى كثرةً من المعانى .

° ° °

٣٥ – وهكذا القول فى الفصول التى ذكروا أنَّه لم / يُوجَدْ أمثالُها فى معانيها ، [١] لأنها لا تستمرُّ ولا تكثُرُ ، ولكنك تَجِدُها كالفُصوص الثمينة والوسَائط النَّفِيسة وأفْرَادِ الجواهر ، [٢] تَعُدُّ كثيراً حتى تَرى واحداً . فهذا وشِبْهُهُ من القول فى دَفْعهم = مع تسليم ما ظَنُّوه من أنَّ التحدِّىَ كان إلى أن يُعبَّر عن معانى القرآن أنْفُسِها = مُمْكِنٌ غيرُ متعذِّر ، إلا أنّ الأوْلى أن يُلزَم الجَدَدُ الظَّاهر ، [٣] وأن لا يُجَابوا إلى ما قالوه من أنَّ التحدِّىَ كان إلى أن يُؤْتَى فى أنْفُسِ معانيه بنظمٍ ولفظٍ

٣٩٣

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « لم يوجب أمثالها » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) « الوسائط » جمع « واسطة » ، و « واسطة القلادة » ، هى الجوهرة التى تكون فى وسط الكِرْس المنظوم ، و « الكِرْس » ، نظم القلادة .

(٣) « الجدَدُ » ، الطريق المستوى الواضح .

يُشَابِهه ويُساويه ، ويُجْزَم لهم القولُ بأنهم تُحُدُّوا إلى أن يَجيئوا فى أىِّ معنى أرادوا مُطْلقاً غيرَ مقيَّد ، ومُوسَّعاً عليهم غيرَ مُضَيَّق ، بما يشبه نظم القرآن أو يَقْرُب من ذلك .

* * *

٣٦ – وممَّا يُحِيل أن يكون التحدّى قد كان إلى ما ذكروه ومع الشرط الذى توهَّمُوه ، أنَّ العربَ قد كانت تعرفُ « المُعارَضةَ » ما هى وما شرطها ، فلو كان النبىُّ ﷺ قد عَدَل بهم فى تحدِّيه لهم إلى ما لا يُطَالَبُ بمثله ، لكان ينبغى أن يقولوا : « إنك قد ظلمتَنا ، وشرطْتَ فى معارضةِ الذى جئتَ به ما لا يُشْتَرط ، أوْ ما ليس بواجب أن يُشْتَرَط ، وهو أن يكون النَّظْم الذى نُعارض به فى أنفس مَعانى هذا الذى تحدَّيتَ إلى معارضته ، فدعْ عَنَّا هذا الشَّرْطَ ، ثم آطْلُب فإنا نُريك حينئذ ممَّا قاله الأوَّلون وقُلْنَاه وما نقوله فى المستأنَف ، ما يُوازى نَظْمَ ما جئتَ به فى الشرف والفضل ويُضَاهِيه ، ولا يَقْصُر عنه » . وفى هذا كفايةٌ لمن كانت له أُذُنٌ تَعِى ، وقَلْب يعقلُ .

قد تَمَّ الذى أردتُه فى جواب سؤالهم ، وبانَ بُطلانه بياناً لا يبقى معه إن شاءَ اللهُ شكٌّ لناظر ، إذا هو نَصَح نفسه وأذْكَى حِسَّه ، ونَظَر نَظَرَ مَنْ يريد الدِّين ، ويرجو ممّا عند الله ، ويريد فيما يقولُ ويعملُ وَجْهَه تقدَّس آسمه ، وإليه تعالى نَرْغَبُ فى أن يجعلَنا ممَّن هذه صفته فى كل ما نَنْتَحِيه ونَنْظُر فيه ، بفَضْله ومنِّه ورحمته ، إنه على ما يشاء قدير .

الحمدُ لله حَقَّ حمدِه ، والصلاةُ على رسوله محمد وآله من بعده .

* * *

٣٩٤

/ بسم الله الرحمن الرحيم

فَصْلٌ

فى الذى يَلْزَمُ القائلين بالصَّرْفة

٣٧ – اعلم أنّ الذى يَقَعُ فى الظنِّ من حديث القول بالصَّرْفَة ، أن يكون الذى ابتدأ القولَ بها ابتدأه على تَوَهُّم أن التَّحَدِّىَ كان إلى أن يُعَبَّر عن أَنْفُسِ معانى القرآن بمثل لفظه ونَظْمِه ، دون أن يكون قد أُطْلِق لَهم وخُيِّروا فى المعانى كلِّها . ذاك لأَنَّ فى القول بها على غَيْرِ هذا الوجهِ أُموراً شنيعة ، يَبْعُدُ أن يرتكبَها العاقلُ ويدخلَ فيها . وذاك أنه يلزَم عليه أن تكونَ العربُ قد تراجعت حالُها فى البلاغَةِ والبيان ، وفى جَوْدَة النظم وشَرَف اللفظ = وأن يكونوا قد نَقَصُوا فى قرائحهم وأذهانهم ، وعَدِموا الكثير مما كانوا يستطيعُون = وأن تكونَ أشعارُهم التى قالوها ، والخطبُ التى قاموا بها ، وكلُّ كلام احتَفلُوا فيه ، (١) من بَعْد أن أُوحىَ إلى النبى ﷺ ، وتُحدُّوا إلى معارضة القرآن = (٢) قاصرةً عمَّا سُمِع منهم من قبلِ ذَلك القُصُورَ الشديد ، وأَنْ يكون قد ضاقَ عليهم فى الجُمْلةِ مَجَالٌ قد كان يتَّسِع لهم ، ونَضَبَت عنهم موادُّ قد كانت تغزُر ، (٣) وخَذَلتهم قُوًى قد كانوا يَصُولون بها ، وأَن تكون أشعارُ شُعَراء النبىِّ ﷺ التى قالُوها فى مدحه عليه السلام وفى الرد على المشركين = ناقصةً متقاصرةً عن شعرهم فى الجاهلية ، وأَنْ يُشَكَّ فى الذى رُوِى فى شأن حسان من نحو

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « وكل كلام اختلفوا فيه » ، وهو لا معنى له .

(٢) السياق : « وأن تكون أشعارهم التى قالوها ... قاصرةً عما سمع منهم .... » .

(٣) غير ما فى المخطوطة ، وكتب « موارد قد كانت » .

قوله عليه السلام : [١] « قُلْ ورُوحُ القُدُسِ مَعك » ، [٢] لأنه لا يكونُ مُعَاناً مُؤَيَّداً من عند الله ، وهو يَعْدَمُ ممّا كان يَجِده قبلُ كثيراً ، ويتقاصَرُ أُنُفُ حالِهِ عن السالف منها تقاصراً شديداً . [٣]

...

٣٨ – فإن قالوا : إنه نُقْصانٌ حَدَث فى فصاحتهم من غير أن يَشْعُروا به .

قيل لهم : فإن كان الأَمرُ كذلك ، فلم تَقُمْ عليهم حُجَّة ، لأَنه لا فرقَ بين أن لا يكونُوا قد عَدِمُوا شيئاً من الفصاحة التى كانوا يَعْرِفونها لأَنفسهم قبل التحدِّى بالقرآن والدعاء إلى معارضته ، وبَيْنَ أَن يكونوا قد عَدِموا ذاك ، ثُمَّ لم يعلموا / أَنهم قد عَدِموه . ذاك لأَن الآية بَزَعْمِهم إنما كانت فى المنع من نَظْمٍ ولفظٍ قد كان لهم مُمْكِناً قبل أَن تُحُدُّوا ، ولا يكون مَنْعٌ حتى يُرام الممنوع ، [٤] ولا يُتَصَوَّر أَن يَرُومَ الإنسان الشيءَ ولا يعلمُه ، ويَقْصِدَ فى قولٍ له وفعل إلى أَن يجيءَ به على وصفٍ وهو لا يعرف ذلك الوصفَ ولا يَتَصَوَّرُه بحالٍ من الأَحوال . وإذا جَعلناهم لا يعلَمون أَنَّ كلامهم الذى يتكلَّمون به اليومَ قاصرٌ عن الذى تكلَّمُوا به أَمْسِ ، وأَنْ قَدِ آمتنعَ عليهم فى النَّظْم شىءٌ كان يُوَاتيهم ، وسُلِبوا منه معنىً قد كان لهم حاصلاً = [٥] استحالَ

(٣٩٥)

---

(١) غير ما فى المخطوطة وكتب « الذى روى عن شأن حسان » .

(٢) هو أحد ألفاظ الحديث الذى رواهُ البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب دواوين السنة : « اللهم أيِّده برُوح القُدُس » .

(٣) « أُنُف الشىء » ، أوله وابتداؤه .

(٤) فى المخطوطة : « حتى يراهم الممنوع » ، وصححه فى المطبوعة .

(٥) السياق : « إذا جعلناهم لا يعلمون ... استحالَ » .

أَن يعلموا أَنَّ لنظم القرآن فضلاً على كلامهم الذى يُسْمَع منهم ، وعلى النَّظْم الواهِن الباق لهم ، [(١)] ذاك لأَنَّ عُذْرَ القائل بالصَّرْفة ، أَنَّ كلامهم قَبْلَ أَن تُحُدُّوا قد كان مثل نَظْم القرآن ، ومُوازِياً له ، وفى مبلغِه من الفصاحة .

...

٣٩ – وإذاً كان كذلك ، لم يُتَصَوَّر أَن يعلَمُوا أَن للقرآنِ مزيةً على كلامهم ، وعندهم أَن كلامهم باقٍ على ما كان عليه فى القديمِ لم يَنْقُص ولم يَدْخُلْه خَلَلٌ . وإذا لم يُتَصَوَّر أَن يعلموا أَن للقرآن مزيةً على ما يقولونه ويَقْدِرون عليه فى الوقْتِ ، [(٢)] لم يُتَصَوَّر أَن يُحَاوِلوا تلك المزيّةَ ، وإذا لم يحاولوها لم يُحسُّوا بالمنع منها والعَجْز عن نَيْلها ، وإذا لم يُحِسُّوا بالعجز والمَنْع لم تقم عليهم حُجَّةٌ به . فالذى يُعْقَل إذَنْ مع هذه الحال ، أَن يعتقدوا أَنهم قد عارَضوا القرآن وتكلَّموا بما يُوازيه ويَجْرِى مَجرى المِثْلِ له ، من حيث أنه إذا كان عندهم أَنَّ كلامهم باق على ما كان عليه فى الأَصل وقَبْلَ نزول القرآن ، وكان كلامُهم إذ ذاك فى حَدِّ المِثْلِ والمُساوِى للقرآن ، فواجبٌ مع هذا الاعتقاد أَن يعتقِدُوا أَنّ فى جملة ما يقولونه فى الوَقْتِ ويقدرون عليه ، ما يُشْبِه القرآنَ ويُوازِيه .

...

٤٠ – واْعلم أَنه يَلْزَمهم أَن يَقْضُوا فى النبىّ ﷺ بما قَضَوْا فى العرب ، من

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « وعلى النظم الزاهر الباق لهم » ، وهو غير مستقيم . و « الواهن » ، الذى أصابه الوَهَن ، وهو الضعف .

(٢) غيره فى المطبوعة ، فكتب : « فى الرتب » وهو فساد ، وقوله : « فى الوقت » ، يعنى : الآنَ ، وسيأتى مثله بعد أسطر على الصواب .

دخول النَّقْصِ على فصاحتهم ، وتَرَاجُعِ الحالِ بهم فى البيان ، وأَن تكون النُّبُوَّةُ قد أَوجبت أَن يُمْنَع شَطْراً من بَيانه ، وكثيراً مما عُرِفَ له قبلَها من شَرَف اللَّفظ وحُسْنِ النَّظْم . / ذاك لأَنهم إذا لم يقولوا ذلك ، حصل منه أَن يكون عليه السلام قد تَلا ٣٩٦ عليهم : (قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) [سورة الإسراء : ٨٨] ، (١) فى حالٍ هو يستطيعُ فيها أَن يَجِيءَ بمثل القرآن ويَقْدِرُ عليه ، ويتكلَّم ببعض ما يوازيه فى شَرَفِ اللَّفْظ وعُلُوِّ النظم . اللهمّ إلاّ أَن يقتحِمُوا جَهالةً أُخرى ، فيزعموا أَنه عليه السلام قد كان فى الأَصل دُونَهم فى الفصاحة ، وأَنَّ الفضْلَ والمَزِيَّة التى بها كان كلامُهم قبلَ نزول القرآن فى مِثْل لَفْظِه ونَظْمه ، قد كان لبُلغاءِ العرب دون النبى ﷺ . وإذا قالوا ذلك ، كانوا قد خرجوا من قَبِيح القولِ إلى مثلِه ، فلم يَشُكَّ أَحدٌ أَنه ﷺ لم يكن منقُوصاً فى الفصاحة ، بل الذى أَتَتْ به الأَخبار أَنه ﷺ كانَ أَفْصَحَ العربِ .

• • •

٤١ – وممَّا يلزَمُهم على أَصْل المقالة أَنّه كان ينبغى لَهُم = (٢) لَو أَنّ العربَ كانت مُنِعت منزلةً من الفصاحةِ قد كانوا عليها = أَنْ يعرفِوا ذلك من أَنفسهم ، كما قدَّمت ، ولو عرفوه لكان يكون قد جاءَ عنهم ذِكْرُ ذلك ، ولكانوا قد قالوا للنبى ﷺ : « إنا كُنَّا نستطيع قَبْلَ هذا الذى جئتَنا به ، ولكنك قد سَحَرْتَنا ، وٱحْتَلْتَ

---

(١) السياق : « أن عليه السلام قد تلا عليهم .... فى حالٍ هو يستطيع .... » .

(٢) فى المخطوطة : « أنه كان ينبغى له أنّ العرب كانت منعت » ، وصححها الناشران : « أنه كان ينبغى ، إن كانت العرب منعت » ، والذى أثبته هو الصوابُ إن شاء الله . والسياق : « أنه كان ينبغى لهم .... أن يعرفوا ذلك » .

فى شىء حال بيننا وبينه » ، فقد نسبوه إلى السِّحر فى كثير من الأمور كما لا يخفى ، وكان أَقلُّ ما يجب فى ذلك أن يتذاكَرُوه فيما بينهم ، ويشكُوَهُ البعضُ إلى البَعض ، ويقولوا : « ما لَنَا قد نَقَصْنا فى قرائحنا ، وقد حَدَث كُلُولٌ فى أذهاننا » ، ففى أَنْ لم يُرْوَ ولم يُذْكَرْ أنه كَانَ منهم قولٌ فى هذا المعنى ، لا مَا قَلَّ ولا مَا كَثُر ، دَليلٌ [على] أنه قول فاسد ، [1] ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل .

* * *

٤٢ – هذا ، وفى سياق آيةِ التحدِّى ما يدُلُّ على فَسادِ هذا القول . وذلك أنه لا يُقال عن الشيء يُمْنَعُهُ الإنسان بعد القُدْرة عليه ، وبَعْد أن كان يَكْثُر مِثلُه منه : « إنى قد جئتُكم بما لا تَقْدِرون على مثله ولو آحْتَشَدْتم له ، ودعوتُم الإنسَ والجنَّ إلى نُصْرتكم فيه » ، = وإنما يقال : « إنّى أُعْطيتُ أن أَحُول بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه / وأُمْنَعُكم إيّاه ، وأن أُفْحِمَكم عن القولِ البليغ ، وأُعْدِمكم اللّفْظَ الشَّريف » ، وما شاكلَ هذا . ونظيره أن يُقَالَ للأَشِدَّاء وذَوِى الأَيْد : « إنَّ الآيَةَ أن تَعْجِزُوا عن رَفْع ما كان يَسْهُل عليكم رَفْعُه ، وما كان لا يَتَكاءَدُكم ولا يثقُلُ عليكم » . [2]

٣٩٧

ثُمَّ إنه ليس فى العرف ولا فى المعقول أن يقال : « لو تعاضدتم واجتمعتم جميعكم لم تقدروا عليه » ، [3] فى شيءٍ قد كان الواحدُ منهم يَقْدِر على مِثْله ،

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فبقى أن لم يروَ » ، والصواب ما أثبت . وسياق الكلام : « ففى أن لم يُرْوَ .... دليلٌ على أنه قول فاسد » .

(٢) كان فى المخطوطة : « ولا يثقل عليكم عراته ليس فى العرف » ، وهو فى المطبوعة أتوابه على الصواب .

(٣) فى المخطوطة والمطبوعة : « واجتمعتم وجمعتم » ، وهو خطأ ظاهر . والسياق : « أن يقال لو تعاضدتُم .... ، فى شىء قد كان .... » .

ويسهُل عليه ويستقلٌّ به ، ثم يمنعون منه = وإنما يقال ذلك حيثُ يراد أن يقال : « إنكم لم تستطيعوا مِثْلَه قطُّ ، ولا تستطيعونه البتَّةَ وعلى وجه من الوجوه ، حتى إنكم لو استضَفْتم إلى قُوَاكم وقُدَرِكم التى لكم قُوىً وقُدَراً ، وقد استمدَدْتم من غيركم ، لم تستطيعوه أيضاً » = من حيث إنه لا معنى للمعاضدة والمُظَافَرة والمعاونة ، [١] إلاَّ أن تَضُــمَّ قدرتَك إلى قدرةِ صاحبك حتى يَحْصُل باجتماع قدرتكما ما لم يكن يَحْصُل .

فقد بان إذَنْ أَنْ لا مَسَاغ لحمل الآية على ما ذهبُوا إليه ، وأَنْ لاَ مُحْتَمَل فيها لذلك على وجه من الوجوه ، وظَهَر به وسائِرِ ما تقدَّم أَنَّ القولَ بالصَّرْفة ، ولا سيما على هذا الوجه ، قولٌ فى غاية البُعْد والتهافُتِ ، وأنه من جنس ما لا يُعْذَر العاقل فى اعتقاده . ولم أَقُلْ : « ولا سيما على هذا الوجه » ، [٢] وأَنا أعنى أَن للقول بها على الوجه الأول مَسَاغاً فى الصحة ، ولكنى أردت أن فساده كأنّه أَظهرُ ، والشناعةَ عليه أَكثرُ ، وإلاَّ فما هما ، إن أردتُ البُطْلانَ ، إلاّ سواءٌ .

٠٠٠

٤٣ — فإن قلتَ : فكيف الكلامُ عليهم ، إذا ذهبوا فى « الصَّرْفَة » إلى الوجه الآخر ، فزعموا أن التحدِّىَ كان أن يأْتُوا فى أَنْفُسِ مَعانى القرآن بِمثْل نَظْمه ولفظه ؟ وما الذى دَلَّ على فسادِه ؟

---

(١) غيروا عمداً ما فى المخطوطة وكتبوا : « والمظاهرة » ، بلا سبب معقول ، و « التظافر ، والتضافر ، والتظاهر » بمعنىً واحدٍ ، وهو التعاون والتألُّب على الأمر .

(٢) فى المخطوطة : « ولم أقبل ولا سيما على هذا الوجه ، وأنا أعنى أنّ القول » ، وصواب قراءته ما أثبت . وهذا استدراك منه على قوله قبل سطرين : « ولا سيما على هذا الوجه » ، وغيروا فى المطبوعة الكلام ، فكتبوا مكان « مساغاً » : « مساغٌ » ، ومكان « كأنّه أظهر » : « كان أظهر » ، ولم يشيروا إلى هذا التغيير المفسد للكلامِ .

= [١] فإنّ على فسادِ ذلك أَدِلَّةً منها قوله تعالى : (أَم يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ قُلْ فأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ) [سورة هود : ١٣] ، وذاك أَنَّا نعلمُ أَنَّ المعنى : [٢] فأْتوا بعشر سور تَفْترونها أَنتم = وإذا كان المعنى على ذلك ،فبِنَا أَن ننظُر فى الافتراء إذا وُصِفَ به الكلام ، إلى المعنى يَرجِعُ أَم إلى اللَّفْظ والنظم ؟ / وقد عَرَفنا أنه لا يرجعُ إلاّ إلى المعنى ، وإذا لم يرجع إلاّ إلى المعنى وجب أن يكون المراد : [٣] إن كنتم تزعُمون أَنِّى قد وضَعْتُ القرآنَ وافتريتُهُ ، وجئتُ به من عِنْد نفسى ، ثم زعمتُ أَنَّه وَحْىٌ من الله ، فضعُوا أنتم أَيضاً عَشْرَ سُوَرٍ وافتَرُوا معانيها كما زعمتم أَنِّى افتريتُ معانىَ القرآن . فإذا كان المراد كذلك ، كان تقديرُهم أَن التحدِّىَ كان أَن يَعْمِدوا إلى أَنْفُسِ معانى القرآن فيُعَبِّروا عنها بلفظ ونَظْم يشبه نَظْمَه ولفظَه ، [٤] خروجاً عن نصِّ التنزيل وتحريفاً له .

٣٩٨

وذاك أَنَّ حقَّ اللفظ = إذا كان المعنى ما قالوه = أَن يُقال : « إن زعمتم أَنّى افتريتُه ، فأْتوا أَنتم فى مَعانى هذا المُفْتَرى بمثل ما تَرَون من اللَّفظ والنَّظْم » . يبيِّنُ ذلك أَنَّه لو قال رجل شعراً فأَحسن فى لفظه ونَظْمِه وأَبلغ ، وكان له خَصْمٌ يُعانده ، فعَلِم الخَصْمُ أَنه لا يَجد عليه مَغْمَزاً فى النظم واللفظ ، فترك ذلك جانباً وتشاغَل عنه ، وجعل يقول : « إنِّى رأَيتُك سَرَقت مَعَانِىَ شعرك وانْتَحلتَها وأَخذتها من هذا وذاك » ، فقال له الرجل فى جواب هذا الكلام : « إن كُنْتُ قَد سرقتُ مَعانِىَ

---

(١) هذا جواب السؤال .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « وذاك أنا لا نعلم » ، وهو خطأ ظاهرٌ .

(٣) فى المطبوعة : « وإذا لم يرجع إلاّ إلى المعنى ، كان المراد » ، لا أدرى لم غيروا ما فى المخطوطة ، دون دلالة على التغيير .

(٤) فى المطبوعة : « فيغيروا عنها بلفظ » ، تصحيف .

شعرى ، فقل أَنتَ شعراً مثله مَسْروقَ المعانى » = لم يُعْقَلْ منه إلا أَنه يقول : « فقُلْ أَنت شعراً فى معانٍ أُخَرَ تَسْرِقها كما سرقتُ معانىَّ بزعمك » = ولم يُحْتَمل أَن يريد : « آعْمَدْ إلى معانىَّ فقُلْ فيها شعراً مثل شعرى » ، وإنما يعقل ذلك إذا هو قال : « إن كنتُ قد سَرَقْتُ معانِىَ شعرى ، فقل أَنتَ فى هذه المعانى المسروقةِ مِثْلَ الذى قلتُ ، وآنظم فيها الكلامَ مِثْل نظمى لكلامى ، وحَبِّرْهُ تَحْبِيرى » .

* * *

٤٤ – هذه جُمْلَةٌ لا تخفَى على من عَرَف مخارجَ الكلام ، وعَلِم حقَّ المعنى من اللفظِ ، وما يُحْتَمل ممَّا لا يحتمل . ومنها ما تقدَّم ، [١] من أَنه لا يُقَال فى الشىء قد كان يكثر مِثْلُه من الإنسان ثُمّ مُنِع منه : « إيت بمثلِه ، وآجْهَدْ جُهْدَك ، وآستعن عليه ، فإنك لا تستطيعه ولو أَعانَك الجن والإنس » ، [٢] وإنما يقالُ ذلك فى البَدِيع المُبْتَداً ، أَو الذى / لم يُسْبَقْ إليه ، ولم يُوجَدْ مِثْلُه قَطُّ . ٣٩٩

وهذا المعنى وإنْ كان يلزَمُهمْ فى الوجهين ، فإنه لَهُم فى هذا الوجه الذى نحنُ فيه أَلزمُ ، وذاك أَن قولك للرجلِ يَقْدِر على مثل الشىء اليومَ فى كثير من الأَحوال والأَمور ، [٣] ويَعُوقه عنه عائقٌ فى حال واحدةٍ وأَمرٍ واحد : « لو آجتَمَع الإنسُ والجن فأَعانوك لم تَقْدِر على مثله » = [٤] أَبعدُ وأَقبحُ من قولك ذلك ، وقد كان يَقْدِرُ عليه فى سالِف الأَزمان ، ثم مُنِعَه جملةً ، وجُعِل لا يستطيعه البَتَّةَ .

---

(١) انظر رقم : ٤٢

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « استعن عليك » ، وهو لا شىء .

(٣) فى المخطوطة : « وذاك أنك قولك للرجل » ، وصحه فى المطبوعة .

(٤) السياق : « أن قولك للرجل يقدر .... أبعدُ وأقبح » .

.... [١] ومنها الأَخبار التى جاءَت عن العرب فى تعظيم شأْن القرآن ، وفى وَصْفه بما وصفوه به من نحو : « إنّ عليه لطَلاَوَةً ، وإن له لحَلاَوة ، وإن أَسفَله لمُغْدِق ، وإن أَعلاَه لمُثْمِرٌ » ، [٢] وذاك أَن مُحَالاً أَن يُعظِّموه ، وأَن يُبْهَتُوا عند سماعه ، ويَسْتكِينوا له ، وهم يَرَون فيما قالوه وقالَه الأَوَّلون ما يوازيه ، ويعلمون أَنه لم يتعذَّر عليهم لأَنهم لا يَسْتَطِيعون مثلَه ، ولكن وجدوا فى أَنفسهم شِبْهَ الآفة والعارِض يَعْرِضُ للإنسان فيَمْنَعُه بعضَ ما كان سهلاً عليه = بل الواجبُ فى مِثْل هذه الحالِ أَن يقولوا : « إنْ كُنَّا لا يَتَهيَّأُ لنا أَن نَقُول فى معانى ما جئتَ به ما يُشْبِهه ، إنّا لَنَأْتيك فى غيره من المَعانى ما شئتَ وكيف شئتَ ، بما لا يَقْصُر عنه ولا يَكُون دُونَه » .

* * *

٤٥ – وجُمْلة الأَمر أَن عَلَمَ النُّبُوَّة عِنْدئِذٍ والبُرْهانَ ، إنَّما كان [يكون] فى الصَّرْفِ والمنع عن الإتيان بمثل نَظْم القرآن لا فى نَفْس النظم . [٣] وإذا كان كذلك ، فينبغى إذا تعجَّب المُتَعجِّب وأَكبرَ المُكْبِرُ ، أَن يَقْصِد بتعجُّبه وإكبارِهِ إلى المَنْع الذى فيه الآية والبرهان ، لا إلى الممنوع منه . وهذا واضحٌ لا يُشْكِل .

* * *

(١) هٰهُنا سقط من الناسخ كلامٌ لا شكَّ فى سقوطه ، فالخلل فى الكلام ظاهرٌ جدًّا ، وقد لا يتجاوز السقط مقدار سطرٍ أو سطرين .

(٢) سلف هذا فى رقم : ١٠ ، مع اختلاف يسير ، وكان هنا فى المخطوطة والمطبوعة : « وإن عليه لحلاوة » ، وهى تصحيف وسهو .

(٣) كان فى المخطوطة والمطبوعة : « وجملة الأمر أن علم النبوة عندهم والبرهان ، إنما كان فى الصَّرْف والمنع .... » ، وهو كلامٌ ظاهر الاختلال ، صوابه إن شاء الله ما كتبتُ .

٤٦ – فإنْ قالوا : إنه لَيكُون أَن يَسْتَحسِن الشاعرُ الشعرَ يقولُه غَيْرُه ويُكبِر شأْنه ، ويَرَى فيه فَضْلاً ومزيَّةً على ما قاله هو من قَبْلُ ، ثُمّ هو لا ييأْس من أَن يقدِرَ على مِثْله إذا هو جَهَد نفسَهُ وتعمَّل له . فنحنُ نجعل لفظَ القرآن ونَظْمَه على هذا السبيل ، ونقول : إنهم سَمِعوا منه ما بَهَرهم وعَظُم فى نفوسهم ، وأنهم [كانوا] على حَالٍ أَنِسُوا / من أنفسهم بأَنهم يأْتُون بمثله إذا هُمُ اجتهدُوا ، [١] فحِيلَ بينهم وبين ذلك الاجتهاد ، وأُخِذُوا عن طريقِه ، ومُنِعوا فَضْلَ المُنَّة التى طمعوا مَعها فى أَن يَجْرُوا إلى تلك الغايةِ ويبلُغوا ذاكَ الذى أَرادوا . [٢] وإذا كنَّا نعلم أَن الشاعرَ المفلق ربَّما اعتاص القولُ عليه حتى يَعْيَا بقافية ، وحتى تَنْسَدَّ عليه المذاهبُ ، وأَن الخطيبَ المِصْقَع يُرْتَج عليه حتى لا يجدَ مَقالاً ، وحتى لا يُفِيضَ بكلمة ، لم يكن الذى قُلْناه وقدَّرناه بعيداً أَن يكونَ ، وأَن يَسَعَهُ الجَوازُ ويَحْتملَه الإمكان .

٤٠٠

قيل لهم : أنتمُ الآنَ كأَنكم أَردتم أَن تُحَسِّنُوا أَمركم ، [٣] وأَن تُغَطُّوا على بعض العَوَارِ ، وأَن تَتَملَّصُوا من الذى تُلْزَمون ، [٤] وليس لكم فى ذلك كبيرُ جَدْوَى إذا حُقِّق الأَمرُ ، وإنما هو خِداعٌ وضرب من التَّزويق .

وأَوَّلُ ما يدُلُّ على بُطْلان ما قلتم ، أَنَّ الذى عرفنا من حالِ النَّاس فيما سبيله ما ذكرتم ، التَّضَجُّرُ والشكوى ، وأَن يقولوا : « ما بَالُنا ؟ [٥] ومن أَيْن دُهينا ؟ وكيف

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « ولكنهم على حالٍ أنسُوا .... » ، وهو غير مستقيم ، والذى أثبت هو حقّ الكلام .

(٢) فى المخطوطة : « ... طمعوا أن يُحِيروا إلى تلك الغاية ، ويبلغوا ذاك المدى أرادوا » ، وصواب قراءته ما أثبت . وجعلها فى المطبوعة : « ويبلغوا ذلك المَدى [الذى] أرادوا » ، ولا حاجة إلى هذا .

(٣) غير ما فى المخطوطة وكتب مكان « أنتم » : « إنكم » بلا فائدة .

(٤) فى المطبوعة : « وأن تتملّسوا » ، لم يحسن قراءة المخطوطة .

(٥) فى المخطوطة والمطبوعة : « ما لنا » ، والأجود ما أثبت ، سها الناسخ .

الصُّورة ؟ إنَّا وإن كُنَّا نسمعُ قولاً له فَضْلٌ ومزيةٌ على ما قلناه ، فإنه ليس بالذى ينبغى أَن نَعْجِز عنه هكذا حتى لا نَسْتطيع فى معارضته ما نَرْضَى ، [1] فلا ندرى أَسُحِرْنا أَم ماذا كان ؟ » = ففى أَن لم يُرْوَ عنهم شىءٌ من هذا الجِنْس على وجه من الوجوه ، دليلٌ أَنْ لا أَصل لما توهموه ، وأَنَّه تلفيقٌ باطل .

ثُمّ إنه ليس فى العادة أَن يُذْعِنَ الرجلُ لخَصْمِه ، ويستكينَ له ، ويُلْقِىَ بيدِه ، ويسكتَ على تقريعه له بالعَجْز وترديدِه القولَ فى ذلك ، وقَدْرُ ما ظَهر من المَزِيةِ قَدرٌ قد يَطْمع الإنسانُ فى مثله ، [2] ويَرَى أَنه يناله إذا هو اجتهَدَ وتعمَّد = [3] بل العادة فى مثلِ هذا أَن يَدْفَعَ العجزَ عن نفسه ، وأَن يَجْحَد الذى عَرَف لصاحِبه من المزيَّة ويتشدَّد ، كما فعَل حَسَّان ، [4] فَيَدَّعِى فى مساواته ، وأَنه إن كان جرى إلى غاية رأَى لنفسه بها تقدُّماً إنه ليجرى إلى مثلها ، وأَن يقول : « لا تَغْلُ ولا تُفْرِط ولا تَشْتَطَّ فى دعواك ، فلئن كنتَ قد نِلْتَ بعض السَّبْق ، إنك لم تُبْعِد المَدَى بُعْدَ من لا يُدانَى ولا يُشَقُّ غبارُه ، / فرويداً ، وآكفُفْ من غُلَوائك » . ٤٠١

• • •

٤٧ – وآعلمْ أَنهم بتمحُّلِهم هذا قد وقعوا فى أَمر يُوهِى قَاعِدتهم ، ويقدَحُ فى أَصل مَقالتهم ، فقد نظروا لأَنفسهم من وَجْهٍ وتركوا النَّظَرَ لها من آخرَ . وذاك أَن من حقِّ المنع إذا جُعل آيةً وبرهاناً ، ولا سيّما للنُّبوَّة ، أَن يكون فى أَظهر الأُمور ،

---

(١) كتب فى المطبوعة : « إنه ليس بالذى ينبغى » ، حذف الفاء من « فإنه » ، كأنه ظنها خطأً .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « وقدر ما أظهر من المزية .... » ، وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٣) السياق : « ثم إنه ليس فى العادة .... بل العادة » .

(٤) لم أقف بعدُ على أمر حسان .

وأكثرها وجوداً ، وأسهلِهَا على الناس ، وأخلَقِها بأن تَبِين لكلِّ راءٍ وسامعٍ أنْ قَدْ كان مَنْعٌ ، لا أن يكون المَنْعُ مِنْ خَفِيّ لا يُعْرَف إلا بالنَّظَر ، وإلا بَعْدَ الفِكْر ، ومن شيءٍ لم يُوجَدْ قَطُّ ولم يُعْهَدْ ، وإنَّما يُظَنُّ ظنًّا أنَّه يجوز أن يكون ، وأنَّ له مدخلاً فى الإمكان إذا آجتَهَد المُجْتهد . وهل سُمع قَطُّ أن نبيًّا أتى قومه فقال : « حُجَّتى عليكم ، والآيةُ فى أنِّى نبىٌّ إليكم ، أن تُمنعوا من أمرٍ لم يكن منكم قطُّ ، وليسَ يظهر فى بَادِيء الرأْى وظاهرِ الأمرِ أنكم تستطيعونه ، ولكنه مَوْهُومٌ جوازه منكم ، إذا أنتم كَدَدْتُم أنفسكم ، وجمعتم ما لَكم ، واستفرَغْتُم مَجْهُودَكم ، وعاودتم الاجتهادَ فيه مرة بعد أخرى ؟ » أم ذلك ما لا يقوله عاقلٌ ، ولا يُقْدِم عليه إلا مُجَازِف لاَ يدرى ما يَقُول ؟

وإذَا كان كذلك ، وكان الذى قالوه من أنّ المنعَ كانَ من نَظْمٍ لم يُوجَدْ منهم قطُّ ، إلا أنَّهم أحسُّوا فى أنفسهم أنهم يستطيعونَه إذا هُمُ اجتهدُوا واستفرغوا الوُسْعَ ، [١] بهذه المنزلةِ ، وداخلاً فى هذه القضيَّةِ = [٢] فقد بان أنهم بذلك قد أوْهَوْا قاعدتهم ، وقدَحوا فى أصل المَقالة ، من حيثُ جعلوا الآيةَ والبرهانَ وعَلَمَ الرِّسالة والأمرَ المُعْجِز للخَلْقِ ، فى المنع من شيء لم يُوجَدْ قطُّ ، ولم يُعْلَمْ أنه كان فى حالٍ من الأحوال ، وليس بأكثر من أنْ ظُنَّ ظَنًّا أنه مما يحتمِلهُ الجوازُ ويدخُل فى الإمكان ، إذا أُدْمِنَ الطلبُ ، وكَثُر فيه التعبُ ، واستُنْزِفَتْ قُوَى الاجتهاد ، وأُرْسِلَت له الأفكارُ فى كل طريق ، وحُشِدت إليه الخواطر من كُلِّ جهةٍ . وكفى بهذا ضَعْفَ رأى وقلَّةَ تحصيلٍ .

° ° °

(١) السياق : « .... وكان الذى قالوه من أن المنع كان من نظم .... بهذه المنزلة .... » .

(٢) السياق : « وإذا كان الذى قالوه .... فقد بان .... » .

فَصْلٌ

٤٨ – وهذا فصلٌ أَختِمُ به :

يَنْبغى أَن يقال لهم : مَا / هذا الَّذى أَخذْتُم به أَنفسكم ؟ وما هذا التأْويلُ منكم فى عَجْز العربِ عن معارضة القرآن ؟ وما دَعاكُم إليه ؟ وما أَردتم منه ؟ أَأَن يكونَ لكم قولٌ يُحْكَى ، وتكونُوا أُمَّةً على حِدَة ، أَم قد أَتاكم فى هذا الباب عِلْمٌ لم يأْتِ الناسَ ؟ ٤٠٢

فإن قالوا : أَتانا فيه علمٌ .

قيل : أَفمِنْ نَظرٍ ذلك العلمُ أَمْ خبرٍ ؟

فإن قالوا : من نَظَرٍ .

قيل لهم : فكأَنَّكم تعنُون أَنكم نَظَرتم فى نظم القرآن وَنْظم كلام العرب ووازَنْتُم فوجدتموه لا يزيد إلاّ بالقَدْر الذى لَوْ خُلُّوا والاجتهادَ وإعمالَ الفكر ، ولم تَفَرَّقْ عنهم خواطرُهم عند القصد إليه ، والصَّمْدِ له = لأَتَوْا بمثله ؟

فإن قالوا : كذلك نقول .

قيل لهم : فأَنتم تَدَّعون الآن أَنَّ نَظَركم فى الفصاحة نَظرٌ لا يغيب عنه شىء من أَمرِها ، وأَنكم قد أَحَطْتم علماً بأَسرارِها ، وأَصبحتُم ولكم فيها فَهْمٌ وعِلْمٌ لم يكن للناس قَبْلكم .

وإن قالوا : عرفنا ذلك بخَبَرٍ .

قيل : فهاتوا عرِّفُونا ذلك ، وأَنَّى لهم تعريف مَا لم يَكُنْ ، وتَثْبِيتُ ما لم يوجد !

ولو كان الناس إذا عنَّ لهم القولُ نَظَروا فى مُؤَدَّاه ، وتبيَّنوا عاقِبَتَه ، وتذكَّروا وَصِيّةَ الحكماء حين نهَوْا عن الوُرُود حتى يُعْرَفَ الصَّدَر ، وحَذِروا أن تجىءَ أَعجازُ الأُمور بغير ما أَوْهَمت الصدور = إذاً لَكُفُوا البلاءِ ، ولَعُدِم هذا وأَشباهُه من فاسدِ الآراء ، ولكن يأبَى الذى فى طِبَاع الإنسان من التسرُّع ، ثم من حُسْنِ الظنّ بنفسه ، والشَّغَفِ بأَن يكون متبوعاً فى رأْيه ، إلا أَنْ يَخدعَه ويُنْسِيَه أَنه مُوَصًّى بذلك ، ومَدعُوٌّ إليه ، ومُحَذَّرٌ من سوءُ المغبة إذَا هو تَركه وقصَّر فيه . وهىَ الآفة لا يسلَم منها ومن جنايتها إلاَّ من عصم الله . [١] وإليه عزَّ آسمه الرَّغبةُ فى أَن يُوفِّق للتى هى أَهْدَى ، ويَعْصِم من كلّ ما يُوتِغُ الدِّين ، [٢] ويَثْلِمُ اليقين ، إنه ولىُّ ذلك والقادرُ عليه .

° ° °

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « وهم الآفة » ، وهو سهوٌ ظاهر من الكاتب .

(٢) من « الوَتَغ » ، وهو الهلاك ، و « أوتغه يُوتِغه » ، أفسده وأهلكه .

/ بسم الله الرحمن الرحيم ٤٠٣

٤٩ – قولُ من قال : « إنَّه يجوزُ أن يَقْدِر الواحدُ من النَّاسِ من بعد انقضاء زمنِ النبى ﷺ ، ومُضِىِّ وَقْت التحدِّى ، على أن يأْتى بما يُشْبه القرآن ويكون مثله ، لأنّ ذلك لا يخرُجُ عن أن يكون قد كان معجزاً فى زمان النبى ﷺ ، (١) وحين تُحُدِّى العربُ إليه » = (٢) قولٌ لا يصِحُّ إلا لمن لا يجعل القرآن معجزاً فى نفسه ، (٣) ويذهب فيه إلى « الصرفة » .

فأمّا الذى عليه العلماء من أنه مُعْجِز فى نفسِه ، وأنّه فى نَظْمه وتأليفه على وَصْفٍ لا يهتدى الخَلْق إلى الإتيان بكلام هو فى نظمه وتأليفِه على ذلك الوصف ، فلا يصحُّ البَتَّةَ ذاك = لا فرقَ بين أن يكون الفِعْلُ معجزاً فى جنسه كإحياء الموتَى ، وبين أن يكون معجزاً لوقوعه على وصْفٍ . وإذا كان كذلك ، فكما أنه مُحَالٌ أن يكون هٰهُنا إحياءُ مَيِّتٍ لاَ مِنْ فِعْل الله ، كذلك محالٌ أن يكون هٰهُنا نَظْمٌ مثل نَظْم القرآن لا من فِعْله تعالى . فهذا هو .

ثمَّ إنَّه قول إذا نُقِّر عنه انكشفَ عن أمر مُنْكر ، وهو إخراجُ أن يكون وَحْياً من الله ، وأن يكون النبىُّ ﷺ قد تلقَّاه عن جبريل عليه السلام = والذهابُ إلى أن يكون قد كان على سَبِيل الإلهام ، وكالشىءِ يُلْقَى فى نفس الإنسان ويُهْدَى له من طريق الخَاطِر والهاجسِ الذى يَهْجِسُ فى القلب . وذلك مما يُسْتَعاذ بالله منه ، فإنه تَطَرُّقٌ للإلحاد ، والله ولى العِصْمةِ والتوفيق .

° ° °

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « إلاّ أن ذلك لا يخرج » ، وهو خطأ من الناسخ لا شك فيه .

(٢) السياق : « قول من قال : .... قولٌ لا يصح » .

(٣) فى المطبوعة : « إلا لمن يجعل القرآن » ، سقطت « لا » .

بسم الله الرحمن الرحيم

فَصْلٌ

٥٠ – [(١)] اعلم أن البَلاءِ والداءَ العَيَاءَ ، أَنْ ليس علمُ الفصاحة وتمييزُ بعض الكلام من بعضٍ بالذى تستطيع أن تُفهِمه من شئتَ ومتى شِئْت ، وأنْ لستَ تملِكُ من أمرك شيئاً حتى تظفرَ بمن له طبعٌ إذا قَدَحْته وَرِىَ ، [(٢)] وقلبٌ إذا أَرَيْتَه رأَى . فأمَّا وصاحبُك مَنْ لا يَرَى ما تُريه ، ولا يهتدى لِلّذى تَهْدِيه ، فأنت معه كالنَّافخ فى الفَحَمِ من غيرِ نَارٍ ، وكالملتمس الشَّمَّ / من أَخْشَم ، [(٣)] وكما لا تُقيم الشعرَ فى نفس من لا ذَوْقَ له ، كذلك لا يفهم هذا البابَ من لم يُؤْتَ الآلة التى بها يَفْهَم = إلا أنَّه إنّما يكون البَلاءُ إذا ظَنَّ العادمُ لَهَا أَنَّه قد أُوتِيَها ، وأنه ممَّنْ يَكْمُل للحكم ويصِحُّ منه القضاء ، فجَعل يَخْبِط ويَخْلِط ، ويقول القولَ لو علم غِبَّهُ لاستحيَى منه . [(٤)] ٤٠٤

وأما الذى يُحِسُّ بالنقص فى نفسه ، [(٥)] ويعلم أنه قد عَدِمَ علماً قد أُوتيه مَنْ سواه ، فأنت منه فى راحة ، وهو رجلٌ عاقلٌ قد حماه عقلُه أن يَعْدُوَ طَوْرَه ، [(٦)] وأن يتكلَّف ما ليس بأهلٍ له .

---

(١) هذه الفقرة كلها مضت فى دلائل الإعجاز فى الفقرة : ٦٤٣ ، مع اختلاف يسير .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « بأن لست تملك .... إذا قدحته فيرى » ، وقد سها الناسخ وأخطأ ، والصواب ما أثبت . و « وَرِىَ الزند يَرِى وَرْياً » ، إذا اتَّقد عند القَدْح .

(٣) « الأخشم » ، الذى سقطت خياشيمه ، فهو لا يجد ريح طِيبٍ ولا نَتْن .

(٤) قرأها « عيّه » ، بالياء فى المطبوعة ! و « الغبُّ » العاقبة .

(٥) كتبها فى المطبوعة : « .... الذى يحسن تأليفه فى نفسه » !! كلام غريبٌ ، ولم يحسن قراءة المخطوطة .

(٦) أسقط فى المطبوعة : « قد » من « قد حماه » .

وإذا كانت العلوم التى لها أُصولٌ معرُوفة ، وقوانينُ مضبوطةٌ ، قد اشترك الناس فى العلم بها ، واتَّفقوا على أن البناءَ عليها والرَّدَّ إليها ، إذا أَخطأَ فيها المُخْطِىء ثم أُعْجِبَ برأْيه لم تَسْتَطِع رَدَّه عن هواه ، وصَرْفَه عن الرأْىِ الذى رأَى ، إلا بعد الجُهْد ، وإلا بعد أن يكون حَصِيفاً عاقلاً ثَبْتاً ، إذَا نُبِّه انتبَهَ ، وإذا قيل : « إنَّ عليكَ بَقِيَّةً من النظر » ، وَقَفَ وأَصغى ، وخشى أن يكون قد غُرَّ ، فَاحتاطَ بِاستماع ما يقال لَهُ ، وأَنِفَ مِن أَن يَلِجَّ من غير بَيِّنَةٍ ، ويستطيلَ بغير حُجَّة . وكان مَنْ هذا وَصْفُهُ يَعِزُّ ويقلُّ ، فكيف بأَن تَرُدَّ الناس عن رأْيهم فى أَمر الفصاحة ، وأَصلُك الذى تردُّهم إليه ، وتُعَوِّل فى مُحَاجَّتهم عليه ، استشهادُ القرائح ، [1] وسَبْرُ النفوس وفَلْيُها ، وما يعرض فيها من الأَرْيَحيَّة عندما تسمع ؟ [2] وهم لا يَضَعُون أَنفسهم موضعَ من يَرى الرأى ويُفتِى ويَقْضى ، إلا وعندهم أَنَّهم ممن صَفَتْ قَرِيحته ، وصحَّ ذوقُهُ ، وتَمَّت أَداتُه .

فإذا قلت لهم : « إنكم أُتِيتُمْ من أَنفسكم ، ومن أَنكم لا تَفْطُنُون » ، رَدُّوا مثله عليك ، وعابُوك ، ووقعوا فيك ، وقالوا :

« لا ، بل قرائحنا أَصحُّ ، ونظرُنا أَصدقُ ، وحِسُّنا أَذْكَى ، وإنّما الآفةُ فيكم ، فإنّكم جئتم فخَيَّلْتُم إلى أَنفسكم أُموراً لا حاصلَ لها ، وأَوْهَمَكم الهَوَى والميلُ أَن تُوجبوا لأَحدِ النَّظْمين المتساويين فضلاً عن الآخر ، من غير أَن يكون لَه ذلك الفضلُ » ، فتَبْقَى فى أَيديهم حسيراً لا تَمْلِكُ غير التعجب . [3]

---

(١) فى المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « استشهاد القرآن » !!

(٢) فى المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « وما يعرض فيها من الأدعية » ، وهذا أغرب وأعجب .

(٣) وأيضاً فى المطبوعة : « فبقى فى أيديهم حيث لا يملك غير التعجب » ، لم يحسن القراءة ، وهذه أشدُّ غرابة وأشنع .

فليس الكلامُ إذَنْ بمُغْنٍ عنك ، ولا القولُ بنافعٍ ، ولا الحجَّةُ مسموعةٌ ، حتى تجدَ مَنْ فيه عونٌ لك ، ومَنْ إذا أَبى عليك أَبَى ذَاك طَبْعُه فردَّه إليك ، وفتح سَمْعه لكَ ، ورَفَع الحجاب بَيْنه وبينَك ، وأَخذ بِه إلى حَيْثُ أَنت ، وصَرَف ناظرَه إلى الجهة التى إليها أَومأْت ، فاستبدلَ بالنِّفارِ أُنْساً ، وأَراك من بعد الإباء قَبُولاً ، وبالله التوفيق .

° ° °